السلطة الوطنية الفلسطينية
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

البيئة والتنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية 2010

الواقع والمعيقات والتحديات

حزيران/يونيو، 2011

تم إعداد هذا التقرير حسب الإجراءات المعيارية المحددة في ميثاق الممارسات للإحصاءات الرسمية الفلسطينية 2006

© صفر، 1432هـ - كانون ثاني، 2011.
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2010 . البيئة والتنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية، 2010: الواقع والمعيقات والتحديات. رام الله - فلسطين.

جميع المراسلات توجه إلى:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب. 1647، رام الله – فلسطين
هاتف: 2700 298 2 (972/970)
فاكس: 2710 298 2 (972/970)
الرقم المجاني: 1800300300
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps
صفحة إلكترونية: http://www.pcbs.gov.ps

شكـــر وتقديـــر

يتقدم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالشكر والتقدير إلى كافة الزملاء في الادارات الاحصائية الذين ساهموا بتطوير هذا التقرير عن طريق الملاحظات والتحديثات التي طرحت من قبلهم وفي توفير المعلومات والبيانات اللازمة لإعداده.

لقد تم إعداد تقرير البيئة والتنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية، 2010: الواقع والمعيقات والتحديات، بقيادة فريق فني من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وبدعم مالي مشترك بين كل من السلطة الوطنية الفلسطينية (PNA) وأعضاء مجموعة التمويل الرئيسية للجهاز (CFG) لعام 2010 ممثلة بمكتب الممثلية النرويجية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC).

يتقدم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بجزيل الشكر والتقدير إلى أعضاء مجموعة التمويل الرئيسية للجهاز(CFG) على مساهمتهم القيمة في إعداد هذا التقرير.

فريق العمل

- **إعداد التقرير**
  زهران اخليف

- **تصميم جرافيكي**
  أحمد سوالمة

- **المراجعة الأولية**
  محمود عبد الرحمن
  جواد الصالح

- **المراجعة النهائية**
  محمود جرادات
  محمود القية

- **الإشراف العام**
  علا عوض رئيس الجهاز

تقديم

إنّ هدف التنمية المستدامة هو محاولة ضمان تحقيق العدالة بين الأجيال الحالية والمستقبلية وهي تعتمد على ثلاث ركائز متداخلة يعزز بعضها بعضاً، وهي النمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، وحماية البيئة.

يعد تقرير البيئة والتنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية، 2010: الواقع والمعيقات والتحديات الأول من نوعه الذي يصدره الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وكان قد سبقه سلسلة من تقارير التنمية الإنسانية الفلسطينية التي رعاها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

يأتي هذا التقرير ليقدم تجربة طوعية لتطبيق مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة التي دعت إليها جامعة الدول العربية وليكون الاساس لمجموعة من تقارير التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية. اعتمد التقرير على مؤشرات التنمية المستدامة المعتمدة من قبل الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاسكوا، ويقدم وصفا متكاملا لوضع التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية بالإضافة الى المعيقات والتحديات في المرحلة المقبلة.

إن هذا التقرير، من خلال استخدامه لمفاهيم ومؤشرات التنمية المستدامة ينادي بضرورة الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والحد من استنزافها، بالإضافة إلى ضرورة التكامل بين كافة العمليات والأنشطة الإنسانية لإدامة التنمية وعدم ظلم الأجيال القادمة.

يأمل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن يقدم التقرير رؤية واضحة حول مؤشرات التنمية المستدامة للساسة وصناع القرار وكافة المعنيين بتلك المؤشرات.

والله ولي التوفيق...

كانون ثاني، 2011

علا عوض
رئيس الجهاز

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
قائمة الأشكال البيانية	
الفصل الأول: المقدمة	**13**
1.1 مقدمة	13
2.1 الفرق بين التنمية والنمو	14
3.1 المنهجية	15
الفصل الثاني: واقع التنمية في الأراضي الفلسطينية	**17**
1.2 الفقر	17
2.2 الحكم	21
3.2 الصحة	22
4.2 التعليم	25
5.2 الخصائص السكانية (الديموغرافية)	26
6.2 الأمن والسلم	29
7.2 الهواء	30
8.2 الزراعة/ الأراضي	30
9.2 البيئة البحرية الساحلية	33
10.2 المياه	34
11.2 التنوع الحيوي	37
12.2 الاقتصاد وقوة العمل	38
13.2 الشراكة العالمية	43
14.2 أنماط الإنتاج والاستهلاك	44
الفصل الثالث: المعيقات السياسية والاقتصادية للتنمية في الأراضي الفلسطينية	**49**
الفصل الرابع: التحديات التي ستساهم في تحقيق التنمية في الأراضي الفلسطينية	**51**
المراجع	**53**
ملحق إحصائي	**55**

قائمة الأشكال البيانية

الشكل		الصفحة
شكل 1:	النسبة المئوية لمن هم دون خط الفقر الوطني في الأراضي الفلسطينية، 2004 - 2007	19
شكل 2:	النسبة المئوية للسكان القادرين على الوصول إلى مياه شرب آمنة في الأراضي الفلسطينية، 2004 - 2009	20
شكل 3:	نسبة الأسر التي لا تحصل على الكهرباء في الأراضي الفلسطينية، 2004 - 2010	20
شكل 4:	عدد جرائم العنف والقتل المسجلة لكل 1000 نسمة في الأراضي الفلسطينية، 2000 - 2005، 2007	22
شكل 5:	نسبة المحصنين ضد الأمراض المعدية في الطفولة (الأطفال الذين أعمارهم 12 - 23 شهرا وأكملوا جميع المطاعيم) في الأراضي الفلسطينية، 2000، 2004، 2006	23
شكل 6:	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في الأراضي الفلسطينية لسنوات مختارة	24
شكل 7:	معدل انتشار وسائل منع الحمل للنساء 15 - 49 سنة (تنظيم الأسرة) في الأراضي الفلسطينية، 2000، 2004، 2006	25
شكل 8:	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الأفراد (15 سنة فأكثر) في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس، 2000 - 2009	26
شكل 9:	الهرم السكاني في الأراضي الفلسطينية (تقديرات منتصف عام 2010)	27
شكل 10:	معدل النمو السنوي المقدر في الأراضي الفلسطينية لسنوات مختارة	28
شكل 11:	معدل الخصوبة الكلية في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة، (1997, 2007)	28
شكل 12:	التغير في استخدام الأراضي المزروعة في الأراضي الفلسطينية، 2000 - 2008	31
شكل 13:	مساحة الأراضي المزروعة في الأراضي الفلسطينية، 2000 - 2008	32

الشكل		الصفحة
شكل 14:	استخدام الأسمدة والمبيدات الزراعية في الأراضي الفلسطينية لسنوات مختارة	33
شكل 15:	كميات صيد الأسماك السنوي في الأراضي الفلسطينية، 2000 - 2008	34
شكل 16:	نسبة المياه المسحوبة من المياه الجوفية والسطحية من المياه المتاحة في الأراضي الفلسطينية، 2000 - 2008	36
شكل 17:	كمية المياه المزودة للاستخدام المنزلي في الأراضي الفلسطينية، 2000 - 2008	37
شكل 18:	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية، 2000 - 2009 بالاسعار الثابتة	39
شكل 19:	مؤشر أسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية للسنوات 2005 - 2009 (سنة الأساس 2004=100)	40
شكل 20:	معدل البطالة حسب السنة والمنطقة	40
شكل 21:	معدل المشاركة في القوى العاملة حسب الجنس، 2009	41
شكل 22:	مجموع الاستهلاك السنوي للفرد بالدينار الاردني حسب مجموعات السلع والخدمات في الأراضي الفلسطينية، 2001 - 2009	45
شكل 23:	متوسط استهلاك الطاقة السنوي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية، 2001 - 2008	46
شكل 24:	حصة استهلاك الموارد المتجددة من الطاقة في الأراضي الفلسطينية، 2001 - 2008	46
شكل 25:	كمية إنتاج النفايات الصناعية في الأراضي الفلسطينية، 2001 - 2006	47
شكل 26:	حصة السيارات من مجموع وسائل النقل (نسبة المركبات الخاصة من مجموع المركبات) في الأراضي الفلسطينية، 2000 - 2009	48

الفصل الأول

المقدمة

1.1 مقدمة

كثر استخدام مفهوم التنمية المستدامة في الوقت الحاضر، ويعتبر أول من أشار إليه بشكل رسمي هو تقرير «مستقبلنا المشترك» الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام 1987. تشكلت هذه اللجنة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر عام 1983 برئاسة «برونتلاند» رئيسة وزراء النرويج وعضوية (22) شخصية من النخب السياسية والاقتصادية الحاكمة في العالم، وذلك بهدف مواصلة النمو الاقتصادي العالمي دون الحاجة إلى إجراء تغيرات جذرية في بنية النظام الاقتصادي العالمي.

وتم بموجب هذا التقرير دمج الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعريف واحد. وعرفت اللجنة التنمية المستدامة: «بالتنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهم».

وهنالك صنفين من التعاريف:

الصنف الأول: تمثل تعاريف مختصرة سميت بالتعاريف الأحادية للتنمية المستدامة، وهذه التعاريف اقرب للشعارات وتفتقد للعمق العلمي والتحليلي ومنها:

- التنمية المستدامة هي التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار.

أما الصنف الثاني: تمثل تعاريف أكثر شمولا ومنها:

- هي التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون الأضرار بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها الخاصة، وهي تفترض حفظ الأصول الطبيعية لأغراض النمو والتنمية في المستقبل.
- هي تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ومتناغمة، تعني بتحسين نوعية الحياة، مع حماية النظام الحيوي.
- هي التنمية التي تقوم أساسا على وضع حوافز تقلل من التلوث وتقلل من حجم النفايات والمخلفات وتقلل من حجم الاستهلاك الراهن للطاقة وتضع ضرائب تحد من الإسراف في استهلاك الماء والموارد الحيوية.

وحصر تقرير الموارد العالمية الذي نشر عام 1992 المختص بدراسة موضوع التنمية المستدامة ما يقارب (20) تعريف للتنمية المستدامة، وتم تصنيف هذه التعاريف كالآتي:

1 ـ التعريفات ذات الطابع الاقتصادي:

تمثل التنمية المستدامة لدول الشمال الصناعية، إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة في الاستهلاك والإنتاج، وامتناعها عن تصدير نموذجها الصناعي للعالم.

2 ـ التعريفات ذات الطابع الاجتماعي والإنساني:
التنمية المستدامة تعني السعي من اجل استقرار النمو السكاني ووقف تدفق الأفراد على المدن من خلال تطوير مستويات الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف وتحقيق اكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.

وأكد تقرير "برونتلاند" على الارتباط الوثيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الحفاظ على البيئة، وأشار التقرير إلى عدم إمكانية تطبيق إستراتيجية للتنمية المستدامة دون ملاحظة متطلبات التنمية للجوانب الثلاث "الاقتصادية والاجتماعية والبيئة ".

2.1 الفرق بين النمو والتنمية

هناك خلط في الفهم بين النمو والتنمية، فالنمو يعني الازدياد ويكاد يقتصر على الجانب الاقتصادي، أما التنمية فهي عملية شاملة يمكن أن تكون تنمية اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو سياسية، فقد يحصل نمو بالدخل دون أن تحصل تنمية، فالتنمية شيء أكثر تعقيداً وشمولاً وعقلانية وعدالة من النمو[1].

أما النمو الاقتصادي يعني: "ارتفاع النسبة المئوية للإنتاج العام مقاساً بالأسعار الثابتة، أي الارتفاع الحقيقي للدخل القومي[2]. إذن يمكن للبلد الذي يعتمد اقتصاده على إنتاج وتصدير النفط، الغاز، الفحم، القهوة، أو الحديد، أن يحقق نمواً اقتصادياً عن طريق رفع إنتاج هذه المواد »طبعاً شريطة أن لا تنخفض أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية".

إن النمو السريع والقصير الأجل لا يسفر بالضرورة عن تنمية اقتصادية حقيقية، بمعنى حدوث تغير في هيكل أو بنيان الاقتصاد يؤدي إلى تحسن في حياة المجتمع، أما التنمية الاقتصادية لا ينبغي أن تفهم على أنها تغير كمالي، سطحي، مرحلي، عابر، يقتصر على عنصر معين من عناصر التنمية، إنما هي خطة معقدة ومتشابكة تستهدف تغييرا جوهريا في البنيان الاقتصادي، يمتد ليمس كافة العلاقات الاقتصادية، ويسفر عن رفع معدل الإنتاجية بقدر كفاءة استخدام الموارد القومية والعالمية والمستوى التكنولوجي المتاح، كذلك يرتبط اصطلاح التنمية الاقتصادية بالأجل الطويل، فكما ورد أعلاه، قد يكون ارتفاع الدخل القومي لفترات قصيرة، ولا يسفر عن تطورات هامة في هيكل الاقتصاد؛ لذا يجب أن يكون ارتفاع الناتج القومي مستمراً وغير منقطع لأجل طويل، والأجل الطويل ينبغي أن لا يقاس ببضع سنين، بل يجب أن يدوم لخمسة عشر عاماً على الأقل. ولا بد للنمو الاقتصادي أن يسبق التنمية الاقتصادية، فمن الصعب تصور تنمية اقتصادية من غير ارتفاع الدخل القومي الحقيقي. النمو الاقتصادي إذاً شرطاً أساسياً للتنمية لكنه ليس دائماً الشرط الأوحد[3].

1 عبد الرحمن تيشوري، النمو والتنمية أوهام نظرات مقترحات، الحوار المتمدن العدد - 1314، 11/9/2005.
2 د. محمد علي الحسيني، الإسلام والتنمية الاقتصادية، مجلة النبأ، العدد 58
3 مقالة بعنوان التنمية الفلسطينية بين مطرقة الاحتلال وسندان الفساد، نشرت يوم السبت 18 - 09 - 2010 أعدت بقلم ناديا أبو زاهر ونشرت على الموقع الإلكتروني التالي: http://www.herepal.com/news.php?action=view&id=12366

3.1 المنهجية

تم الاعتماد في إعداد التقرير على البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالإضافة إلى البيانات التي توفرها مراكز الأبحاث والمؤسسات الحكومية والخاصة كل في مجال تخصصه. كذلك تم الاعتماد على البيانات التي تم نشرها في تقرير التنمية الإنسانية العالمي 1994لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتقرير التنمية الإنسانية العربي 2009 ، كما ساهمت سلسلة تقارير التنمية الإنسانية الفلسطينية التي يرعاها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تطوير موضوعاته.

شكلت مؤشرات التنمية المستدامة المعتمدة من قبل جامعة الدول العربية والاسكوا والمعتمدة من قبل الفريق الوطني لتطوير إحصاءات البيئة والمصادر الطبيعية في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مادة التقرير الأساسية. حيث تم تحديث هذه المؤشرات من قبل الإدارات المعنية في الجهاز لآخر إسناد زمني متوفر. هذا وقد تم الاستعانة بمصادر بيانات خارجية في حال عدم توفر بعض هذه البيانات في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

الفصل الثاني

واقع التنمية في الأراضي الفلسطينية

مع قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994، أخذت على عاتقها العمل على بناء مؤسسات دولة فلسطين المستقبلية ضمن حدود 1967، والعمل على إيجاد فرص عمل لتحقيق تنمية اقتصادية للشعب الفلسطيني للتخلص من التبعية الاقتصادية لإسرائيل.

تعتبر التنمية الاقتصادية في فلسطين من الأولويات التي تشغل فكر الفلسطينيين على اختلاف المراحل التي مر بها الشعب الفلسطيني وعلى اختلاف مواقعهم. ويبدو أن موضوع التنمية في فلسطين والظروف التي تعيشها قد فرضت طابعاً خاصاً سواء على طبيعة النشاط أو على خطط وبرامج التنمية، وبالتالي اكتسب مفهوم التنمية خصوصية مرتبطة بما يدور في المنطقة وعلاقته بمجريات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وتعرضت عملية التنمية في فلسطين للعديد من المصاعب والمعيقات التي تحول دون إستمراريتها، وتحد من نتائجها وتؤثر سلباً على مستوى المعيشة لغالبية السكان، نظراً لعدم الاستقرار والتدخلات المباشرة لسلطات الاحتلال الإسرائيلي، وضرب عناصر البنية الأساسية والمرافق العامة وتوسيعات الإنتاج في كل الأنشطة[4].

وما شكل احد اهم المعيقات للتنمية قيام اسرائيل في أواخر عام 2000 وعلى ضوء بداية الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى) بشن حرب على كافة مؤسسات السلطة، واستهداف كافة المؤسسات الحكومية المدنية والأمنية وتدميرها بالكامل ومنها على سبيل المثال وليس الحصر مطار غزة الدولي وميناء غزة البحري، وتدمير كافة البنى التحتية من طرق وشبكات مياه ومباني حكومية وغير حكومية كانت قد عملت على إنشائها السلطة الوطنية الفلسطينية للمساهمة في تحقيق الرفاه وتوفير العيش الكريم لأفراد الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

1.2 الفقر

يستند تعريف الفقر في الأراضي الفلسطينية إلى التعريف الرسمي الذي تم وضعه من قبل الفريق الوطني لمكافحة الفقر عام 1997. ضم التعريف المستخدم ملامح مطلقة ونسبية تستند إلى موازنة الاحتياجات الأساسية لأسرة معيارية ومن ثم تم تعديله تناسبيا ليعكس ظروف أنواع أخرى من الأسر والأفراد. حيث تم إعداد خطي فقر بحيث تتماشى مع سلة أساسية للاحتياجات الضرورية ومجموعة أوسع من الضروريات. تم احتساب خط الفقر الأول (الذي يشار إليه بـ "خط الفقر الشديد")، بشكل يعكس الحاجات الأساسية من ميزانية المأكل والملبس والمسكن. أما خط الفقر الثاني (الذي يشار له بـ "خط الفقر")، فقد تم إعداده بطريقة تعكس ميزانية الحاجات الأساسية جنبا إلى جنب مع احتياجات أخرى كالرعاية الصحية والتعليم والنقل والمواصلات والرعاية الشخصية والآنية والمفروشات وغير ذلك من مستلزمات المنزل.

4 مقالة على الانترنت بعنوان التنمية الاقتصادية في فلسطين، نشرت بتاريخ 2010/2/3 إعداد د. محمد فتحي شوشر شقورة

تم تحديد خطّي الفقر (خط الفقر وخط الفقر الشديد) في البداية لأسرة مرجعية مؤلفة من ستة أفراد (بالغين اثنين وأربعة أطفال). وقد تم تعديل خطّي الفقر بشكل يمكّن من إبراز احتياجات أنواع أخرى من الأسر، حيث تم ذلك من خلال تخصيص أوزان مختلفة تبعاً لعدد الأطفال والبالغين في الأسرة (تركيبة وحجم الأسرة)[5].

الفقر أقل انتشارًا مما كان يعتقد في السابق

خلال الفترة 2004 - 2009 كان ما يزيد على فردين بين كل عشرة أفراد يعيشون دون خط الفقر. كما يظهر الاتجاه العام لمؤشرات الفقر، إلى أن معدلات الفقر أخذت بالانخفاض خلال الفترة 2004 - 2006 وارتفعت في العام 2007 وعادت للانخفاض عام 2009. وقد يعزى ارتفاع مؤشرات الفقر عام 2007 إلى التغيرات التي شهدها الاقتصاد الفلسطيني بعيد الانتخابات الفلسطينية لعام 2006 وما نجم من إجراءات متمثلة في الإغلاق الشامل للأراضي الفلسطينية، وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي من ناحية، علاوة على أن غالبية الأسر قد استهلكت ما لديها من مدخرات لضمان مستواها المعيشي قبيل هذه السنة (نتيجة التغيرات الاقتصادية التي ترتبت على الانتفاضة الفلسطينية عام 2000)، وبالتالي أصبحت أكثر عرضة وانكشافا لدوامة الفقر خاصة في قطاع غزة. وهذا يتناسق مع الاتجاه العام للتغيرات التي حصلت على مؤشرات الناتج المحلي ومعدلات البطالة خلال نفس الفترة، حيث أظهر الناتج المحلي الإجمالي، خلال الفترة 2007 - 2009، نموا بما لا يقل عن 5 % ، وتراجعت معدلات البطالة بما لا يقل عن 28 % لنفس الفترة.

خلال العام 2009 بلغت معدلات الفقر بين الأفراد في الأراضي الفلسطينية 21.9 % بواقع 15.5 % في الضفة الغربية و33.2 % في قطاع غزة. هذا وتشير الأرقام إلى أن معدل الفقر في الضفة الغربية قد انخفض من 20.5 % في عام2007 إلى 15.5 % في عام 2009، ولكن الأزمة في قطاع غزة كانت تعني أن أرقام الفقر ارتفعت بشكل عام.

5 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010. أهم معالم الفقر في الأراضي الفلسطينية، 2004 - 2009.

شكل 1: النسبة المئوية لمن هم دون خط الفقر الوطني في الأراضـــي الفلسطينية، 2009 - 2004

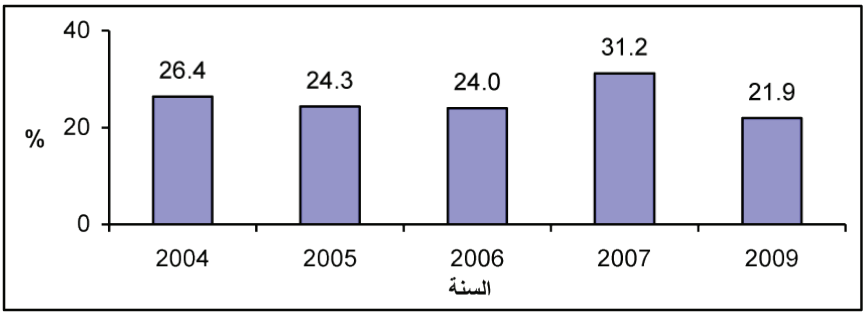

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2010. أهم معالم الفقر في الأراضي الفلسطينية. 2004 - 2009

بلغت نسبة الفقر بين الأسر التي يرأسها ذكور 22.1 % في حين بلغت للاسر التي ترأسها اناث 19.5 % خلال عام 2009. ومن خلال دراسة خصائص الاسر التي ترأسها الاناث لوحظ ان الفقر ينتشر ما بين النساء المطلقات والأرامل والمهمشات اللواتي لديهن أطفال. إن عدم وجود مؤسسات ضمان اجتماعي توفر حياة كريمة للنساء، والمطلقات، والأرامل، سيراكم من معاناة النساء وينقل أطفالهم الى حافة الفقر الشديد، وبالتالي إنعكاس هذه الأزمة على كافة أفراد المجتمع وانتشار ظاهرة عمالة الأطفال والحرمان وانتشار السرقات بين هذه المجتمعات.

إن استراتيجيات المواجهة التي تتبعها الأسر الفلسطينية التي تكافح لمواجهة هذا الواقع الاقتصادي غير الآمن تشمل تجميع الموارد، وتخفيض النفقات والاستهلاك، والاعتماد على المساعدات العامة، والاقتراض. ويحتاج الأفراد والأسر إلى إعادة تنظيم أولوياتهم والحفاظ على سلامتهم والسعي إلى تحسين الخيارات المتاحة في المستقبل كلما كان ذلك ممكناً، وغالباً ما يجبرون على التنازل عن تطلعاتهم، مع ما يتركه ذلك من آثار متباينة على الناس وفقاً لأوضاع الانكشاف الاجتماعية السابقة سواءً كان التنازل في آمال الأهالي في توفير تعليم وفرص زواج أفضل لأبنائهم وبناتهم، أو الرغبة الفردية أو العائلية في إقامة أسر وترتيبات معيشة منفصلة لأبنائهم، أو تطلعات الأفراد البالغين أن يكونوا مستقلين ومتحكمين في الموارد. فإن النتائج في كثير من الأحيان تضر بالمرأة.

استقرار نسب السكان القادرين على الوصول إلى مياه شرب آمنة

في الوقت الذي تكون فيه المياه العذبة والنظيفة من الأمور المسلم بها في أماكن كثيرة، نجد أنها لا تزال تُعد من الموارد الشحيحة في أماكن أخرى، إما بسبب ندرة توافرها أو نظراً لتلوث مصادرها. ومن هنا نجد انه في الأراضي الفلسطينية وخلال عام 2009 لم يتمكن ما يقرب من 5.9 % من السكان من الوصول إلى مياه الشرب الآمنة.

شكل 2: النسبة المئوية للسكان القادرين على الوصول إلى مياه شرب آمنة في الأراضي الفلسطينية ، 2004 - 2009

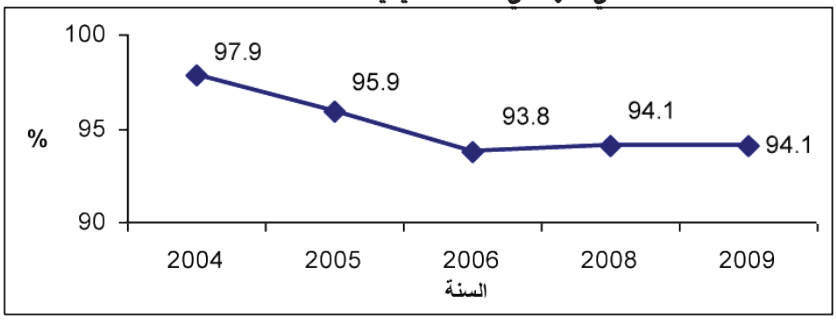

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسح البيئة المنزلي، 2004 - 2009. رام الله - فلسطين.

تحسن نسب الحصول على الكهرباء

يعتبر استهلاك الطاقة مؤشراً من مؤشرات التنمية ويرتبط بباقي المؤشرات ويؤثر فيها ويتأثر بها، وفي هذا السياق نجد أن نسبة الاسر التي لا تحصل على الكهرباء في الأراضي الفلسطينية في العام 2004 قد بلغت 0.5 % ، ثم انخفضت إلى 0.2 % في العام 2010، وان دل هذا على شئ فانما يدل على ان هناك تحسن ملحوظ في حصول الأفراد والأسر والمساكن على الطاقة.

شكل 3: نسبة الأسر التي لا تحصل على الكهرباء في الأراضي الفلسطينية، 2004 - 2010

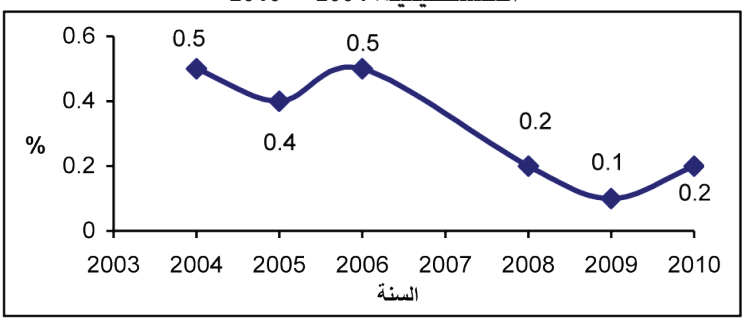

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسح الطاقة المنزلي، 2004 - 2010. رام الله - فلسطين.

2.2 الحكم

هناك ارتباط لا ينفصم بين الحكم والتنمية. فالتنمية لا يمكن أن تتواصل بدون الحكم الرشيد ولا يمكن أن يكون الحكم رشيدا ما لم يؤدي إلى استدامة التنمية. وبناءا عليه فقد قرر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1994 من خلال مشروع مبادرات من اجل التغيير أنه " ينبغي أن يتمثل هدف المبادرات المتعلقة بشؤون الحكم في تنمية القدرات اللازمة لتحقيق التنمية التي تعطي الأولوية للفقراء والنهوض بالمرأة واستدامة البيئة وخلق الفرص اللازمة للعمل وغير ذلك من أشكال المعيشة".

ظهر مفهوم الحكم الراشد مع تطوير مفاهيم التنمية فقد تغيرت مفاهيم التنمية من التركيز على النمو الاقتصادي إلى التركيز على التنمية البشرية ثم التنمية البشرية المستدامة اي (الانتقال من الرأسمال البشرى إلى الرأسمال الاجتماعي) وصولاً إلى التنمية الإنسانية. واقترن هذا التطوير في مفاهيم التنمية بإدخال مفهوم الحكم الراشد في أدبيات منظمة الأمم المتحدة وأخيرا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وتم ربط مفهوم الحكم الراشد مع مفهوم التنمية المستدامة لان الحكم الراشد هو الرابط الضروري لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية مستدامة.

إن تمكين المواطنين وتوسع خياراتهم يتطلب تقوية المشاركة بأشكالها ومستوياتها عبر الانتخابات العامة لمؤسسات الحكم وعبر تفعيل دور الأحزاب السياسية وضمان تعددها وتنافسها وعبر حرية العمل النقابي واستقلالية منظمات المجتمع المدني. وهذه السمات والمؤشرات لا يؤمنها إلا الحكم الراشد وبذلك هناك (خمسة) مؤشرات للتنمية المستدامة:

1 . الأمان الشخصي: ويتضمن الحق في الحياة بعيداً عن التهديد والأمراض والتهجير والقمع.
2 . التعاون: يتضمن مفهوم الانتماء والاندماج والتضمينية كمصدر للإشباع الذاتي الفردي لان التعاون هو التفاعل الاجتماعي الضروري.
3 . العدالة في التوزيع: وتشمل الإمكانيات والفرص وليس فقط الدخل.
4 . توسيع قدرات المواطنين وخياراتهم وإمكانية ممارستهم لحرية الاختيار بعيداً عن الجوع والحرمان ومشاركتهم الفعلية في القرارات التي تتعلق بحياتهم وتؤثر فيهم.
5 . الاستدامة: تتضمن القدرة على تلبية حاجات الجيل الحالي من دون التأثير سلباً في حياة الأجيال اللاحقة وحقها في العيش الكريم.

انخفاض عدد جرائم العنف والقتل في الأراضي الفلسطينية

في مجال الامان الشخصي إنخفض عدد حالات القتل في الأراضي الفلسطينية خلال عام 2009 مقارنة مع العام 2008. حيث سجلت 44 حالة قتل خلال عام 2009 بينما سجلت 47 حالة خلال عام 2008.[6] فيما قال نشطون فلسطينيون في مجال الدفاع عن حقوق المرأة إن ارتفاع عدد حالات قتل النساء في الضفة الغربية الذي وصل إلى سبع حالات خلال الربع الأول من عام 2010 مُقارنة

6 التقرير السنوي لإنجازات جهاز الشرطة لعام 2010

مع تسع حالات طيلة العام 2009 يجب أن يدق ناقوس الخطر ويخلق تحركا شعبيا ورسميا لوضع حد لذلك.

هذا وتراوح عدد جرائم العنف والقتل المسجلة لكل 1000 نسمة في الأراضي الفلسطينية في العام 2000 حوالي 5.4 جريمة لكل 1000 نسمة، ثم ارتفعت إلى 7.4 جريمة لكل 1000 من السكان في العام 2007.

شكل 4: عدد جرائم العنف والقتل المسجلة لكل 1000 نسمة في الأراضي الفلسطينية ، 2000 - 2005، 2007

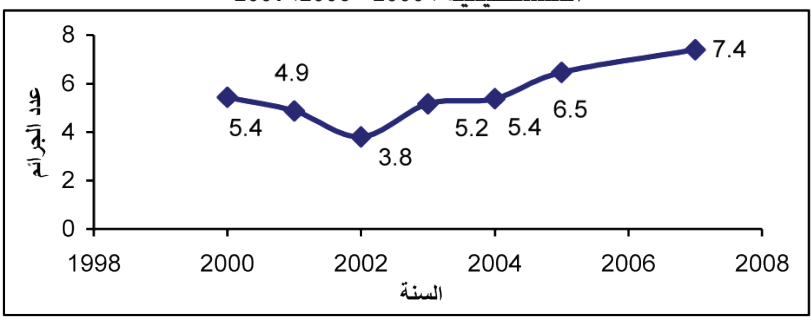

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009. قاعدة بيانات مسح الضحية 2000 - 2007. رام الله - فلسطين

3.2 الصحة

على الرغم من الصعوبات الواضحة التي يواجهها الفلسطينيون، تعتبر منظمة الصحة العالمية الحالة الصحية العامة للأراضي الفلسطينية المحتلة معقولة لدرجة جديرة بالثناء[7]. فبحسب تقارير التنمية الألفية وبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فان الملاريا قد تم القضاء عليها، ويخلو السكان إلى حد كبير من شلل الأطفال والسل والحصبة بسبب سلسلة من برامج التحصين الناجحة، حيث تشير البيانات إلى أن نسبة المحصنين ضد الأمراض المعدية في الطفولة (الأطفال الذين أعمارهم 12 - 23 شهرا وأكملوا جميع المطاعيم) في الأراضي الفلسطينية في العام 2000 قد بلغت 69.3 % ، ثم ارتفعت إلى 96.5 % في العام 2006.

7 WHO (2006-2008) 'Country Cooperation Strategy for WHO and the Occupied Palestinian Territory'.

شكل 5: نسبة المحصنين ضد الأمراض المعدية في الطفولة (الأطفال الذين أعمارهم 12 - 23 شهرا وأكملوا جميع المطاعيم) في الأراضي الفلسطينية، 2000، 2004، 2006

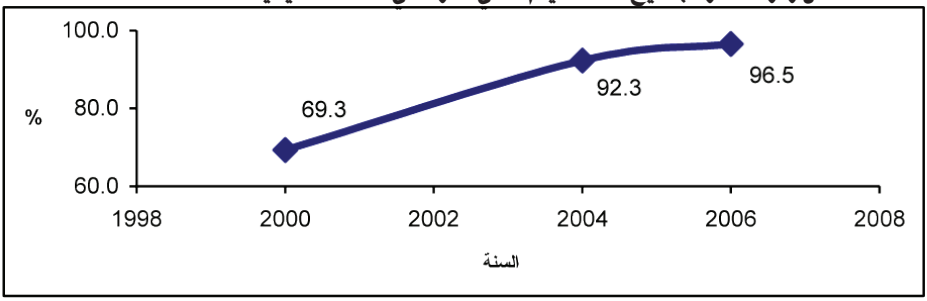

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007. المسح الفلسطيني لصحة الأسرة، 2006. رام الله - فلسطين

يمر الفلسطينيون في مرحلة تحول وبائي سريع فالأمراض غير المعدية مثل أمراض القلب وارتفاع ضغط الدم والسكري والسرطان قد طغت على الأمراض المعدية كأسباب رئيسة للاعتلال والوفيات. على سبيل المثال، تشمل أسباب الوفاة الرئيسية أمراض القلب 20.1 % ، والسكتة الدماغية 11.1 % ، والسرطان 9 % ، والحوادث 8.9 % .

بالنسبة لوفيات الأطفال دون سن الخامسة، حدث تقدم ملحوظ في الفترة 1990 و2000 في انخفاض هذه الوفيات، إلا أن التقدم كان بطيئاً خلال الفترة من 2000 إلى 2008. ففي عامي 2006 و2007 بلغ المعدل 27.0 وفاة لكل1000 ولادة حية، وفي عام 2008 وثقت منظمة الصحة العالمية المعدل على 28.2 حالة وفاة لكل 1000 ولادة حية، مما يشير إلى زيادة معدل وفيات الأطفال وبالتالي تراجع الخدمات والظروف الصحية المرتبطة بالولادات.

بالنسبة للحالة الغذائية تفيد منظمة الأغذية والزراعة العالمية بأن 15.0 % من مجموع السكان في الأراضي الفلسطينية يعانون من نقص التغذية. وفي عام 2007، ذكرت اليونيسيف أن 7.0 % من الأطفال الذين ولدوا في الأراضي الفلسطينية يعانون من نقص الوزن، منهم 3.0 % يعانون من سوء تغذية متوسطة إلى شديدة. كما أن سوء التغذية المزمن ونقص المغذيات الدقيقة آخذان في الارتفاع. ويقدر أن 10.2 % من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية المزمن[8].

8 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007. المسح الفلسطيني لصحة الأسرة، 2006. رام الله - فلسطين.

شكل 6: معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في الأراضي الفلسطينية لسنوات مختارة

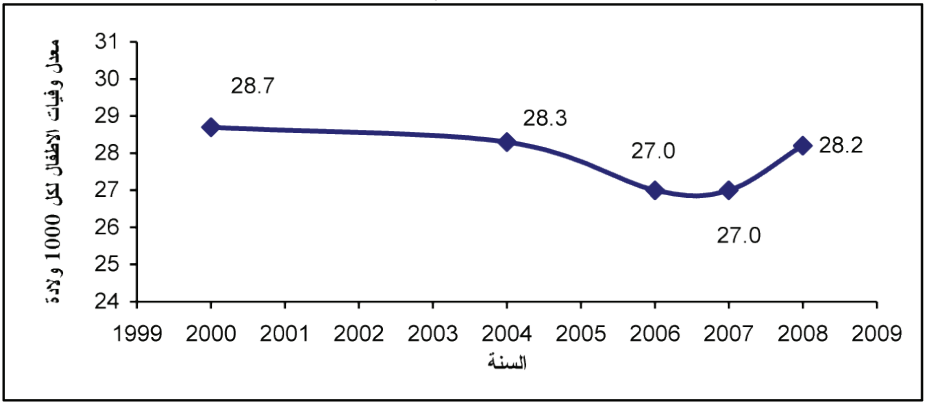

المصدر: WHO (2008) 'Health conditions in the occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem and the occupied Syrian Golan' Report by the Secretariat

وتعتبر حالات قصر القامة والهزال في الأطفال دون سن الخامسة مصدر قلق متزايد. فقصر القامة أثناء مرحلة الطفولة يعد مؤشراً على سوء التغذية المزمن ويترافق مع زيادة في الأمراض والوفيات، بما في ذلك تضرر التطور المعرفي والأداء التعليمي[9]. ومن ناحية أخرى، يعاني أكثر من نصف الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 - 36 شهراً في قطاع غزة وأكثر من الثلث في الضفة الغربية من فقر الدم، والذي قد ترتبط بعض حالاته مع الارتفاع الاستثنائي في النيترات في المياه. في عام 2007، قدرت وزارة الصحة أن 29.4 % من النساء في الضفة الغربية يعانين من فقر الدم، وفي عام 2008 ارتفعت هذه النسبة إلى 31.0 % كما أن تقديرات منظمة الصحة العالمية تكشف عن أن فقر الدم يصيب 45.0 % من النساء الحوامل في قطاع غزة[10].

هذا وتستخدم أكثر من نصف النساء بين 15 و 49 سنة وسائل تنظيم الأسرة، موزعة بواقع 54.9 % في الضفة الغربية و41.7 % في قطاع غزة).

9 Sawaya AL, Martins P, Hoff man D, Roberts SB (2003) 'The link between childhood under nutrition and risk of chronic diseases in adulthood: a case study of Brazil', Nutrition Rev; 61: 168-75 cited in Giacaman et al. (2009) 'Health status and health services in the occupied Palestinian territory'

10WHO (2008) 'Health conditions in the occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem and the occupied Syrian Golan' Report by the Secretariat

شكل 7: معدل انتشار وسائل منع الحمل للنساء 15 - 49 سنة (تنظيم الأسرة) في الأراضي الفلسطينية، 2000، 2004، 2006

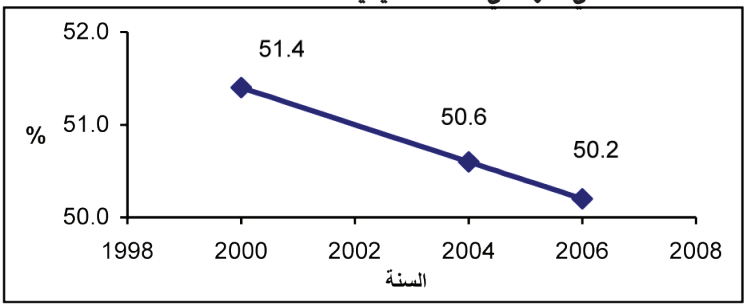

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2007. المسح الفلسطيني لصحة الأسرة، 2006. رام الله - فلسطين

إن أوضاع الاحتلال الطويل الأمد والنزاع الداخلي الأخير بين الفلسطينيين تترتب عليها آثار شديدة الوقع على صحة السكان، وتتطلب تغيير الطريقة التي يتم بها التعامل مع المؤشرات الصحية. فالتعرض المستمر للتهديدات في أوضاع النزاع هو في حد ذاته عامل حاسم ومحدد للحالة الصحية، ويمكن أن يؤدي إلى الإصابة بالأمراض لذا فلا بد أن تستكمل المؤشرات التقليدية بتوثيق للتجارب الحياتية والتصورات عن الصحة ونوعية الحياة.

4.2 التعليم

تبلغ نسبة معرفة القراءة والكتابة بين الأفراد (15 سنة فأكثر) في الأراضي الفلسطينية 94.6 % للعام 2009 ويلاحظ أن معدلات معرفة القراءة والكتابة بين السكان اللاجئين، خلافاً لمستويات الفقر والبطالة، هي نفسها بل كانت أفضل من تلك الخاصة بغير اللاجئين 4.9 % من اللاجئين في عمر 15 سنة وما فوق لا يعرفون القراءة والكتابة مقابل 5.7 % من غير اللاجئين. بالنسبة للعام 2009/ 2010، بلغ عدد التلاميذ في مدارس الاراضي الفلسطينية 1.1 مليون، منهم 556,783 من الذكور و557,019 من الإناث[11].

11 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008: تقرير خاص بمناسبة الذكرى الستين للنكبة، 15 أيار/مايو 2008

شكل 8: معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الأفراد (15 سنة فأكثر) في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس، 2000 - 2009

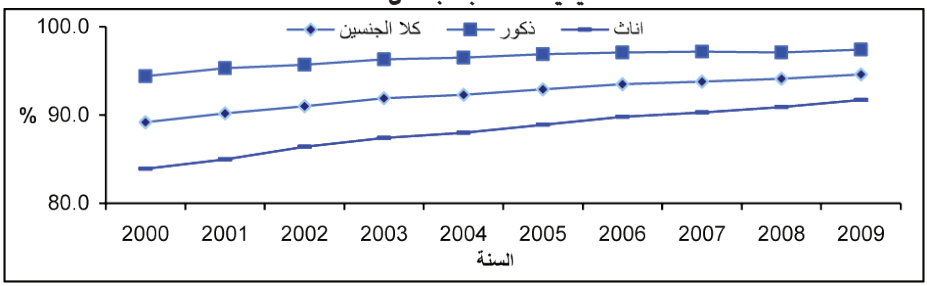

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة 2008 - 2009، رام الله - فلسطين

سادت في العقد الماضي بعض الاتجاهات الإيجابية في الحد من التفاوت بين الجنسين في النظام التعليمي الفلسطيني، وتشير التوقعات إلى أن هذا الاتجاه الإيجابي من المحتمل أن يستمر، حيث أن البنات المسجلات في المرحلة الابتدائية في نظام التعليم الرسمي الآن يزدن عدداً عن البنين وفي حين أن الفتيات في بعض الأحيان ينقطعن عن الدراسة من أجل الزواج في سنوات المراهقة، فإن الأولاد أكثر عرضة لترك المدرسة في وقت مبكر لكي يعملون ويساهمون في توفير الدخل لأسرهم، وخاصة خلال فترات ارتفاع مستويات الفقر والبطالة. إن الزيادة في مستويات تعليم المرأة لا تنعكس في زيادة مشابهة في مشاركة المرأة في الوظائف المهنية. وهكذا، فإن الخطوات الواسعة في مجال التعليم تحتاج إلى تعزيز عن طريق الإصلاح المؤسسي والوعي بالمساواة بين الجنسين في قطاع العمالة، ولا سيما عندما تكون هناك سيادة الدولة.

على الرغم من التحسن في المشاركة في التعليم، فقد وجهت انتقادات إلى نوعية نظام التعليم، وخاصة من منطلق أنه لا يعد الخريجين لسوق العمل المستقبلي على النحو الكافي. وكشف تقرير أجري بتكليف من منظمة اليونسكو (Fragmented Foundations: education and chronic crises in the Occupied Palestinian Territory) أن النظام التربوي الفلسطيني لا يفعل ما يكفي لتعزيز التعلم النشط. وتقدم امتحانات التوجيهي العامة مثالاً كلاسيكياً على الامتحان القائم على أساس الحفظ عن ظهر قلب.

5.2 الخصائص السكانية (الديموغرافية)

بناء على التقديرات التي أعدها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والتي بنيت بالاعتماد على نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 2007، فقد بلغ عدد السكان المقدر منتصف عام 2010 في الأراضي الفلسطينية حوالي 4,048,403 مليون نسمة، منهم 2,513,283 مليون في الضفة الغربية و1,535,120 مليون فرد في قطاع غزة.

يبين الهرم السكاني أن المجتمع الفلسطيني المقيم في الأراضي الفلسطينية مجتمع فتي، حيث تتسع قاعدة الهرم السكاني المتمثلة بالأفراد صغار السن دون الخامسة عشرة من العمر والذين يشكلون نسبة مرتفعة مقارنة بالفئات العمرية الأخرى. حيث أظهرت البيانات أن المجتمع الفلسطيني المقيم في قطاع غزة فتياً بشكل أكبر مما هو عليه في الضفة الغربية، فقد قدرت نسبة الأطفال دون الخامسة من العمر في منتصف عام 2010 في الأراضي الفلسطينية بحوالي 14.7 % من مجمل السكان، بواقع 13.7 % في الضفة الغربية و16.4 % في قطاع غزة. وقدرت نسبة الأفراد في الفئة العمرية (0 - 14) سنة للعام نفسه بحوالي 41.3 % من مجمل السكان في الأراضي الفلسطينية، بواقع 39.4 % في الضفة الغربية و44.4 % في قطاع غزة.

شكل 9: الهرم السكاني في الأراضي الفلسطينية (تقديرات منتصف عام 2010)

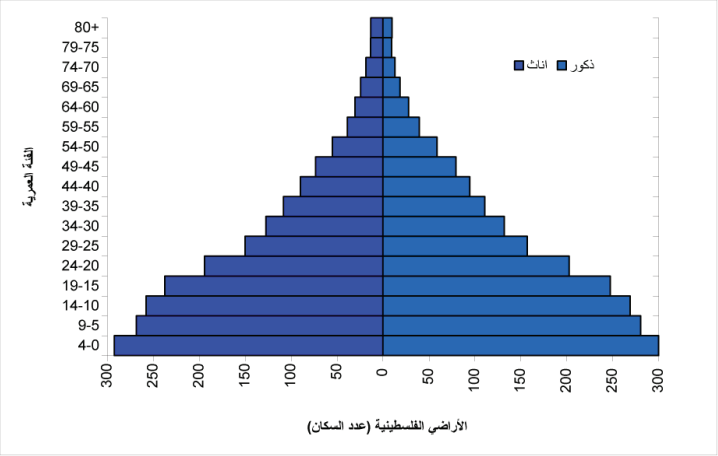

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010، تقديرات منقحة بناءاً على النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 2007، رام الله - فلسطين

بلغ معدل النمو السنوي منتصف العام 2010 في الأراضي الفلسطينية 2.9 % ، بواقع 2.7 % في الضفة الغربية و3.3 % في قطاع غزة. ومن المتوقع أن تبقى معدلات النمو كما هي خلال السنوات الخمس القادمة، حيث أن انخفاض مستوى الوفيات وبقاء معدلات الخصوبة مرتفعة سيؤدي إلى ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية للسكان، وهو ما سيتطلب سياسات اقتصادية واجتماعية ملائمة لمواجهة هذه الزيادة المترتبة.

شكل 10: معدل النمو السنوي المقدر في الأراضي الفلسطينية لسنوات مختارة

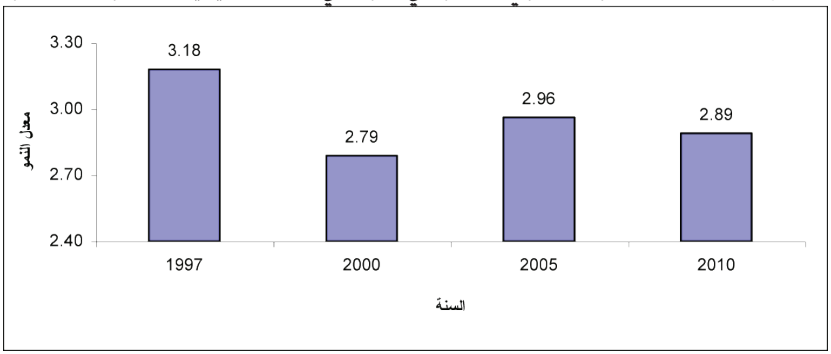

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010. تقديرات منقحة بناءاً على النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 2007. رام الله - فلسطين

استناداً إلى النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 2007، طرأ انخفاض على معدل الخصوبة الكلية في الأراضي الفلسطينية، حيث بلغ 4.6 مولود في العام 2007 مقابل 6.0 مولود في العام 1997. أما على مستوى المنطقة فيلاحظ استمرار ارتفاع معدل الخصوبة الكلية في قطاع غزة عنه في الضفة الغربية خلال الفترة (1997 - 2007)، حيث بلغ 4.1 مولود في العام 2007 في الضفة الغربية مقابل 5.6 مولود في العام 1997. أما في قطاع غزة فقد بلغ 5.2 مولود في العام 2007 مقارنة 6.9 مولود في العام 1997.

شكل 11: معدل الخصوبة الكلية في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة، (1997, 2007)

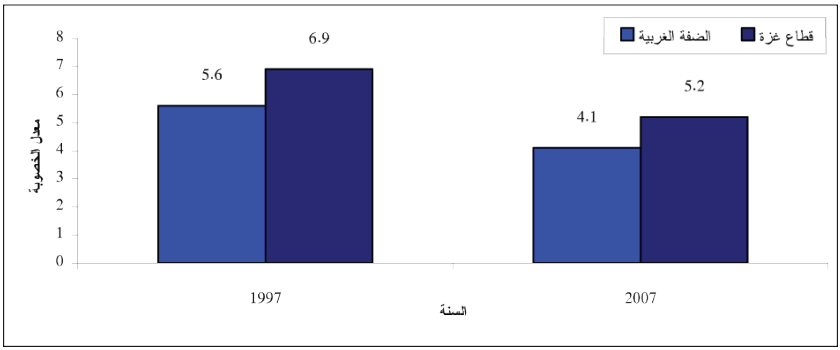

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010. قاعدة بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 1997. رام الله -فلسطين

من جانب آخر تشير بيانات عام 2009 إلى أنه طرأ انخفاض على متوسط حجم الأسرة في الأراضي الفلسطينية مقارنة مع عام 1997، حيث انخفض متوسط حجم الأسرة إلى 5.8 فرداً عام 2009 مقارنة مع 6.4 فرداً عام 1997. من جانب آخر انخفض متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية إلى 5.6 فرداً عام 2009 مقارنة مع 6.1 فرداً عام 1997، أما في قطاع غزة فقد انخفض متوسط حجم الأسرة إلى 6.3 فرداً في العام 2009 مقارنة مع 6.9 في العام 1997 .

مؤشر التنمية البشرية يقع في مستوى متوسط بالنسبة لدول العالم

مؤشر التنمية البشرية هو مقياس مقارن لمتوسط العمر المتوقع، ومحو الأمية والتعليم ومستويات المعيشة بالنسبة للبلدان في جميع أنحاء العالم. بل هو وسيلة لقياس مستوى الرفاه، والرعاية الاجتماعية وخاصة الأطفال. يستخدم المؤشر للتمييز بين ما إذا كان البلد هو بلد متقدم، أو نامي أو من البلدان الأقل نموا. وكذلك لقياس أثر السياسات الاقتصادية على نوعية الحياة. وقد تم تطوير هذا المؤشر في عام 1990 من قبل الخبير الاقتصادي الباكستاني محبوب الحق والاقتصادي الهندي أمارتيا سن.

يضع مؤشر التنمية البشرية لعام 2006 الأراضي الفلسطينية في مستوى متوسط من ناحية التنمية البشرية على مستوى العالم، في المرتبة 106 من أصل 179 بلداً، حيث تقع الأراضي الفلسطينية وراء الكويت (29) وقطر (34)، والإمارات العربية المتحدة (31)، وعمان (52)، وليبيا (52)، والمملكة العربية السعودية (55)، ولبنان (78) ولكن قبل مصر (116)، والمغرب (127)، واليمن (138)، والسودان (146)[12].

6.2 الأمن والسلم

إن السياسة الإسرائيلية المتمثلة في هدم المنازل والبنية التحتية الفلسطينية تتعارض مع القانون الدولي ومع ذلك يستخدم الهدم بصورة روتينية، مما يسبب انعدام الأمن الشخصي والعائلي ويصدع التماسك المجتمعي بشكل عميق. ولقد ذكرت لجنة مناهضة التعذيب أن "السياسات الإسرائيلية بشأن هدم المنازل ربما، في بعض الحالات، تصل إلى حد المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاانسانية أو المهينة فهدم منازل المدنيين لأسباب تأديبية، بما في ذلك الاشتباه بأن أحد أفراد الأسرة تصرف بشأن مقاوم لإسرائيل، يخالف أيضاً أحد أهم المبادئ الأساسية للعدالة الحظر المفروض على معاقبة شخص عن أفعال مرتكبة من جانب شخص آخر واتفاقية جنيف الرابعة تحظر هذا النوع من العقوبات الجماعية بشكل لا لبس فيه.

تصنف الحركة الإسرائيلية ضد هدم البيوت انواع الهدم الى الاصناف الاتية:

- الهدم العقابي ويعرف على انه تدمير المنازل كعقاب على أفعال أناس لهم علاقة بالمنزل.
- الهدم الإداري ويعرف على انه عمليات هدم وتدمير المنازل بسبب عدم وجود تصريح بناء.
- الهدم العسكري ويعرف على انه ما يقوم به الجيش الإسرائيلي في أثناء العمليات العسكرية لغرض تطهير قطعة من الأرض.
- الهدم غير المحدد ويضم عمليات الهدم التي ما زالت قيد التحقيق من قبل الحركة ويعتقد أن غالبية هذا النوع عبارة عن عمليات تطهير للأراضي وهدم عسكري وعقابي، وقعت بين عامي 1967 و1982.

12 الموقع الالكتروني لقائمة الدول حسب مؤشر التنمية البشرية

منذ بداية الاحتلال في عام 1967، قامت السلطات الإسرائيلية بهدم أية مبانٍ يملكها الفلسطينيون وتفتقر إلى تصاريح بناء وبعد أوسلو، اقتصرت عمليات الهدم على المنطقة ج والقدس الشرقية ونظراً لاستحالة الحصول على تصاريح بناءٍ من إسرائيل في هذه المناطق، لا يتقدم العديد من الفلسطينيين للحصول على تصاريح، وبدلاً من ذلك، يقومون بالبناء لتلبية احتياجاتهم على الرغم من التهديد القائم بالهدم. حتى بداية العام 2010، هناك أكثر من 3 آلاف مبنى فلسطيني في الضفة الغربية يمكن أن تصدر بحقها أوامر هدم (يمكن تنفيذها فوراً دون سابق إنذار) وتوجد عشرة تجمعات سكانية صغيرة على الأقل في أنحاء الضفة الغربية معرضة لخطر التهجير بشكل يكاد يكون كلياً بسبب العدد الكبير من أوامر الهدم المتوقعة. إن ما لا يقل عن 28 % من جميع منازل الفلسطينيين في القدس الشرقية قد بنيت في خرق لمتطلبات التنظيم الإسرائيلي؛ واستناداً إلى الأرقام السكانية، فإن هذه النسبة تعادل حوالي 60,000 فلسطيني في القدس الشرقية يواجهون خطر هدم بيوتهم.

7.2 الهواء

لقد طالت الاعتداءات الإسرائيلية كافة عناصر البيئة الفلسطينية ومن ضمنها الهواء، حيث نجد أن إسرائيل عملت على زيادة معدلات تلوث الهواء عن طريق المصانع المنتشرة في مستعمراتها، فإن كمية كبيرة من الغازات السامة والضارة الناتجة عن المصانع الإسرائيلية داخل إسرائيل تصل إلى الأجواء الفلسطينية بفعل الرياح بسبب قرب موقعها الجغرافي من الحدود. كما يصل الدخان والغازات الناتجة عن محطات توليد الطاقة العاملة بالفحم في أسدود والمجدل إلى قطاع غزة بفعل الرياح، وأيضا تزيد من درجات تلوث الهواء، كما تنبعث الغازات السامة التي تلوث الهواء من المصانع الإسرائيلية أثناء عملية النقل الأمر الذي يؤدي إلى حدوث عمليات تسريب لهذه المواد. تشكل الصناعات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، والصناعات داخل إسرائيل الخطر الأكبر على تلوث الغلاف الجوي في الأراضي الفلسطينية، حيث أن المراكز الصناعية الإسرائيلية الكثيرة المنتشرة في شتى أنحاء الضفة الغربية تلوث الغلاف الجوي بكميات كبيرة من الغازات الدفيئة، حيث يتوقع خبراء المناخ أن تزداد الغازات الدفيئة المنبعثة من المناطق المحتلة عام 1948 بنسبة 40 % وذلك حتى العام 2020، ومن مظاهر تغير المناخ في فلسطين تناقص كميات الأمطار وارتفاع درجات الحرارة .

8.2 الزراعة/ الأراضي

تلعب الزراعة دورا حيويا في اقتصاد الدول النامية وتمثل المصدر الرئيسي للغذاء والدخل والعمل لسكانها الريفيين. ويعد التطور في الزراعة واستخدام الأراضي أمرا أساسيا لتحقيق الأمن الغذائي وللتخفيف من حدة الفقر والتنمية المستدامة بشكل عام.

التغير في استخدام الأراضي

تعد دراسات استعمالات الأراضي أحد أهم العناصر التخطيطية الرئيسة لأي مخطط استراتيجي للمدن الحديثة، فهي تسهم في تقويم التغيرات التي حدثت في استعمالات الإسكان والأنشطة الاقتصادية خلال فترات زمنية محددة. ولأن عملية التنمية الحضرية تتميز

بالديناميكية والتغير المستمر، فلا بد أن يواكبها خطط لإدارة التنمية تتجاوب مع هذه التغيرات، وتستوعبها ضمن مقترحات الخطط الاستراتيجية والتنظيمية، ومن هذا المنطلق فإنه لا بد من توفير خطة مرنة وواضحة لتنفيذ مقترحات مخطط استعمالات الأراضي تتجانس مع متطلبات الإطار الاستراتيجي وعناصره الرئيسة التي تضم: المخطط الهيكلي العام، والمخططات الهيكلية المحلية، والسياسات الحضرية.

الاحتلال الإسرائيلي يقيد استعمالات الأراضي في الضفة الغربية وقطاع غزة

تبلغ مساحة كل من الضفة الغربية وقطاع غزة 6,020 كم^2 مقسمة إلى محافظات الشمال (الضفة الغربية) وتبلغ مساحتها 5,655 كم^2، وقطاع غزة وتبلغ مساحته 365 كم^2، وتتوزع أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الملكية واستعمالات الأراضي حسب وزارة الإسكان إلى الآتي: أراضي حكومية وأراضي وقف وأراضي خاصة.

هذا وفي أعقاب حرب عام 1967، قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بمصادرة مساحات كبيرة من الأراضي الفلسطينية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك للأغراض الآتية:

- إقامة المستعمرات الإسرائيلية إذ أقامت إسرائيل المئات من المواقع الاستعمارية.
- الطرق العرضية والالتفافية لخدمة المستعمرات.
- مناطق أمنية تحيط بالمستعمرات وحظرت على المواطنين الفلسطينيين من دخولها.
- مناطق محمية لمشاريع استعمارية مستقبلية.

إن التغير في استخدام الأراضي المزروعة في الأراضي الفلسطينية قد انخفض عما كان عليه الوضع في العام 2000 إلى ما يزيد عن 33 كم^2 في العام 2006، ثم انحسر الانخفاض إلى نحو 2 كم^2 في العام 2008.

شكل 12: التغير في استخدام الأراضي المزروعة في الأراضي الفلسطينية، 2001 - 2008

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009. إحصاءات استعمالات الأراضي في الأراضي الفلسطينية، 2008. رام الله - فلسطين
ملاحظة: سنة 2000 هي سنة الأساس للبيانات

استقرار مساحة الأراضي المزروعة

بلغت مساحة الأراضي المزروعة في العام 2000 في الأراضي الفلسطينية حوالي 1,515 كم^2، ثم انخفضت إلى 1,513 كم^2 في العام 2008، هذا ولم تتجاوز نسبة التغير في المساحة المزروعة خلال الاعوام 2000 الى 2008 عن 2.5 % .

شكل 13: مساحة الأراضي المزروعة في الأراضي الفلسطينية، 2000 - 2008

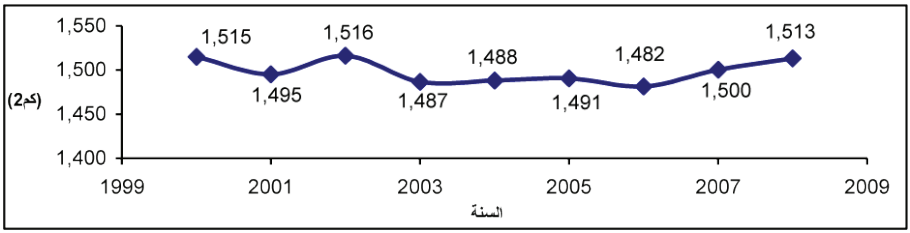

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009، إحصاءات استعمالات الأراضي في الأراضي الفلسطينية، 2008، رام الله - فلسطين

استخدام الأسمدة والمبيدات الزراعية

لقد كان استخدام الأسمدة الطبيعية بدلاً من الأسمدة الكيميائية أفضل من حيث حالة النمو والحفاظ على الجيل النباتي الذي ينمو بشكل صحيح ولو كان ذلك ببطء، حيث تتخلل الأسمدة الطبيعية التربة بفعل الجراثيم اللاهوائية والهوائية وتتخلل عناصرها وخاصة الآزوت الفعال والمفيد للتربة، اما الأسمدة الكيميائية فانها تسبب الكثير من الأضرار للتربة إذا استخدمت بكميات كبيرة وتؤدي الى عدم النمو بشكل كامل إن قلت الكمية واعتادت النباتات على هذه الأسمدة.

خلال العام 2000 تم استخدام أسمدة في الأراضي الفلسطينية بما قيمته 40 مليون دولار وتم استخدام مبيدات زراعية بما قيمته 29 مليون دولار، ثم ارتفع الاستخدام إلى 47 مليون دولار للأسمدة و36 مليون للمبيدات الزراعية في العام 2008، وان دل هذا على شئ فانما يدل على الاستخدام المكثف لهذه الاسمدة والمبيدات في المجال الزراعي.

شكل 14: استخدام الأسمدة والمبيدات الزراعية في الأراضي الفلسطينية لسنوات مختارة

الوحدات: ألف دولار أمريكي

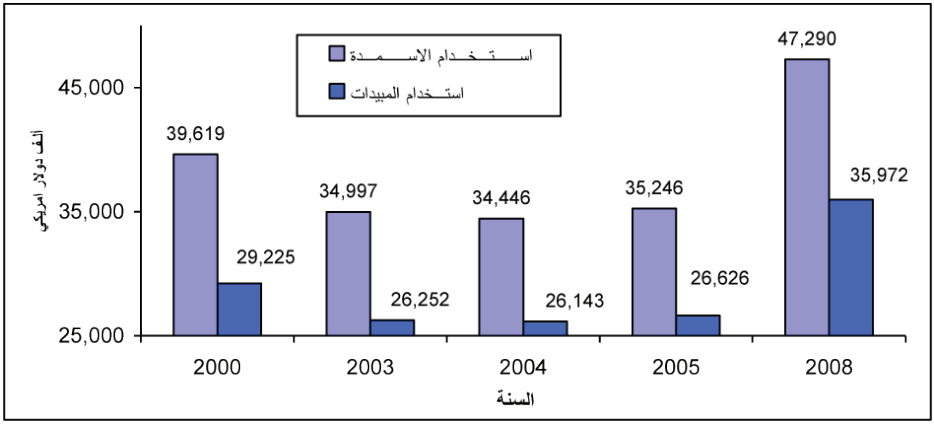

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. سلسلة تقارير الإحصاءات الزراعية. رام الله - فلسطين

9.2 البيئة البحرية والساحلية

يعاني الشاطئ الفلسطيني من مشاكل بيئية كثيرة من جراء تدفق المياه العادمة الناتجة عن استهلاك المواطنين. ومن إلقاء النفايات الصلبة على طول الشواطئ. كذلك اختلاف معدلات الترسبات على الشاطئ بسبب الاختلاف في مستوى مياه البحر. وأيضاً عمليات الصيد البحري التي تسهم في تلوث البيئة البحرية أما بالنسبة للمياه العادمة فان 40 % من المياه العادمة في قطاع غزة تتدفق في مياه البحر المتوسط بدون معالجة وتتدفق خصوصا من أمام شواطئ مدينة غزة ومخيم الشاطئ ومدينة دير البلح كذلك فان هناك 800 وحدة صيد منتشرة على الشاطئ وتسهم إلى حد ما في تلوث الشاطئ من خلال النفايات إما عن طريق النفايات الصلبة فهناك العديد من الأماكن سبق الإشارة إليها تتجمع فيها النفايات الصلبة على الشاطئ في قطاع غزة.

وفي بحث تم إجراؤه على مياه الشاطئ في قطاع غزة تم اختيار 17 موقعا على طول الشاطئ حيث أخذت عينات مياه من تلك المواقع بواقع عينتين شهريا لكل موقع وعلى مدار 12 شهرا وبعد تحليل العينات كيماويا واختبار الأوكسجين BOD والأوكسجين المذاب DO وفحوصات ميكروبيولوجية. أظهرت التحاليل أن هناك تلوثا كيمائيا وميكروبيولوجيا يختلف تبعا لاختلاف فصول السنة وان لهذا التلوث علاقة بتدفق كمية مياه المجاري إلى البحر وكذلك نشاطات السكان وكمية الأمطار. كما أوضحت الدراسة أن وقف ضخ المجاري لفترات محدودة قد أدى إلى التقليل من درجة التلوث. وقد نصحت الدراسة المتعاملين مع هذه المواقع سواء بالسياحة أو الصيد إلى مدى خطورة التعرض لهذا التلوث وعليه فانه يجب اتخاذ إجراءات وقائية مستمرة وتبني برامج مسح أخرى باستخدام أحدث الطرق كالاستعانة بالكلوليفاج وبكتيريا الأنتيروكووكس.

تذبذب كميات صيد الأسماك السنوي

بلغت كمية صيد الأسماك السنوي في العام 2000 في الأراضي الفلسطينية 2.6 ألف طن، ثم ارتفعت إلى 2.8 ألف طن في العام 2008.

شكل 15: كميات صيد الأسماك السنوي في الأراضي الفلسطينية، 2000 - 2008

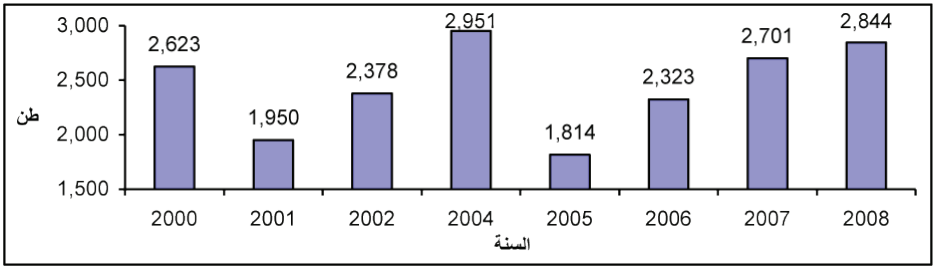

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. سلسلة تقارير الإحصاءات الزراعية. رام الله - فلسطين

10.2 المياه

تعد المياه واحدة من أصعب القضايا التي تؤثر على استقرار البيئة في الأراضي الفلسطينية، وقد أشار تقرير التنمية الإنسانية 2006 على الصعيد العالمي إلى أن نصيب الفرد الفلسطيني من المياه، وبخاصة في غزة، يمثل أحد أعلى مستويات ندرة المياه في العالم، ويساهم في حدوث هذه الندرة كل من نقص المياه وأسلوب إدارة المياه المشتركة.

إن مستوى عدم التكافؤ بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية في المشاركة في طبقات المياه الجوفية التي تقع أسفل الضفة الغربية بالغ الوضوح فمتوسط نصيب الفرد من استخدام المياه من قبل المستعمرين الإسرائيليين في الضفة الغربية هو نحو تسع مرات أعلى من الفلسطينيين. وبالرغم من أن الضفة الغربية يوجد بها 13 % فقط من مجموع الآبار في فلسطين التاريخية، فان المستعمرون يعملون على استخراج ما يصل إلى 53 % من المياه الجوفية في هذه الآبار.

توضح إدارة مستودعات المياه الجوفية الغربية والساحلية أصل المشكلة حيث يعد المستودع الغربي للمياه الجوفية، وهو جزء من حوض نهر الأردن، بمثابة المصدر الوحيد والأكثر أهمية للمياه المتجددة في الأراضي الفلسطينية. وتتم إعادة تغذية ما يقرب من ثلاثة أرباع طبقات المياه الجوفية بهذا المستودع في الضفة الغربية، كما أنها تتدفق من الضفة الغربية نحو ساحل إسرائيل، وأغلب هذه المياه لا تُستخدم من قبل الفلسطينيين. يرجع أحد الأسباب إلى التنظيم الصارم لعدد وعمق الآبار. إن نسبة حصول الفلسطينيين على مصادر المياه في الضفة الغربية هو ربع ما يحصل عليه الإسرائيليون، كما أنه آخذ في الانخفاض.

هناك مشاكل مماثلة مع المياه من الحوض الساحلي، والتي بالكاد تصل إلى قطاع غزة بسبب ارتفاع معدلات الاستخراج على الجانب الإسرائيلي. يقدر أن الإفراط في استخراج المياه من الحوض الساحلي إلى ما يقرب من ضعف الحد المستدام في عام 2000 يصل الآن إلى مستويات خطيرة. فنسبة 5 % إلى 10 % فقط من المياه الجوفية تقدم نوعية جيدة لمياه الشرب، ويمثل انخفاض منسوب المياه الجوفية، إلى جانب زيادة الملوحة عبر مياه البحر والتلوث الناجم عن مياه الصرف الصحي، تهديداً لكل من نوعية وكمية المياه المتاحة. تضم الملوثات الرئيسية لموارد المياه في قطاع غزة النيترات والكلوريد والملوحة، ويحتمل أن تضم أيضاً بكتيريا العصيات المعوية البرازية والمكورات العقدية البرازية.

وتؤكد مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين أن معدلات التلوث الحالية هي أربع مرات أعلى من أرقام عام 2005. وتتضمن دواعي القلق بخصوص الصحة العامة نتيجة لهذا التلوث انتشار الأمراض المنقولة بالمياه والأمراض المعدية الحادة والمزمنة مثل التهاب الكبد الوبائي أو الإسهال والكوليرا. وتتعرض الضفة الغربية أيضاً للخطر بسبب الملوثات.

في عام 2009، لم تكن ثلث التجمعات السكانية الفلسطينية في الضفة الغربية مرتبطة بشبكات المياه فخمس السكان في الشمال لا تصلهم الخدمة، وما يقرب من نصف التجمعات في الجنوب لا تزال غير مرتبطة بها.

يقدر أن هناك 25 مليون متر مكعب من مياه الصرف غير المعالجة تصرف في البيئة كل سنة في أكثر من 350 موقعاً في الضفة الغربية، بالإضافة إلى ذلك، يعتمد 69 % من الفلسطينيين في الضفة الغربية على الحفر الامتصاصية ويبدو الفلسطينيين في قطاع غزة في وضع أفضل من حيث ارتباط بشبكات الصرف الصحي؛ حيث تشير البيانات إلى أن 60 % من الأسر تتصل بشبكة صرف صحي ومع ذلك، فإن الطاقة الاستيعابية لمحطات المعالجة تنخفض كثيراً، وبقيت غير قادرة على العمل لبعض الوقت نتيجة للحصار المفروض على قطع الغيار والكهرباء والموارد البشرية.

بالإضافة إلى ذلك، يتم ضخ 69 مليون لتر من مياه الصرف الصحي المعالجة جزئيا أو غير المعالجة كلياً في البحر الأبيض المتوسط مباشرة. البحر الأبيض المتوسط هو مورد مشترك يجري تلويثه نتيجة للنزاع؛ وهذه المسألة ينبغي أن ينظر إليها على أنها أزمة إقليمية تعني جميع بلدان البحر الأبيض المتوسط. تشكل المستعمرات أيضاً عدداً من دواعي القلق البيئية للفلسطينيين، حيث تقوم بتصريف مياه الصرف الصحي الخام في الضفة الغربية (مثل وادي فوكين) حيث تسمح مستعمرة بيت إيليا بتدفق مياه الصرف الصحي الخام في أيام السبت عندما لا يعمل المستعمرون المتدينون.

بالإضافة إلى ذلك، ترفض إسرائيل إعطاء تصاريح لإقامة محطات معالجة المياه والنفايات إلا بشرط مسبق هو أن تكون متصلة بالمستعمرات. وقد دأبت بلدية القدس على إهمال الاستثمار في البنية التحتية للفلسطينيين، وخاصة في مجال المياه والصرف الصحي، وتوجد قرابة 90 % من جميع أنابيب الصرف الصحي وخطوط الكهرباء والطرق والأرصفة في القدس الغربية، تاركة العديد من الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية دون أنظمة للصرف الصحي والكهرباء والطرق المعبدة. وهناك مناطق فلسطينية كاملة لا ترتبط بنظام الصرف الصحي (يبلغ النقص في خطوط الصرف الصحي الرئيسية 70 كيلومتراً).

تذبذب كميات المياه المسحوبة من المياه الجوفية والسطحية

من الملاحظ ان هناك تذبذباً في نسبة المياه المسحوبة من المياه الجوفية والسطحية نسبة الى المياه المتاحة خلال الاعوام 2000 - 2008، ففي حين بلغت 84.5 % خلال العام 2000 الا انها انخفضت الى 81.3 % خلال عام 2008.

شكل 16: نسبة المياه المسحوبة من المياه الجوفية والسطحية من المياه المتاحة في الأراضي الفلسطينية، 2000 - 2008

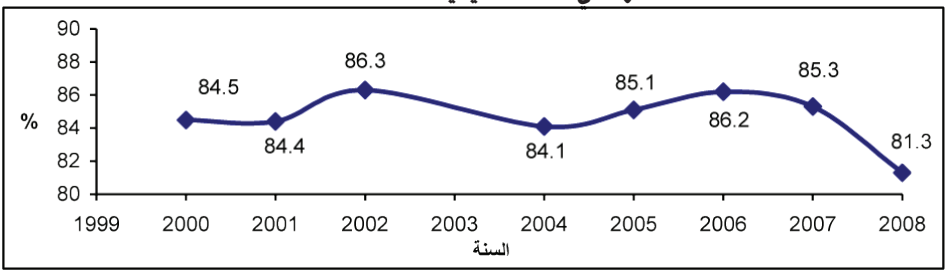

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. إحصاءات المياه في الأراضي الفلسطينية 2001 - 2008، رام الله فلسطين

كمية المياه المزودة للقطاع المنزلي

من خلال تتبع البيانات والارقام يلاحظ ان هناك سحب متزايد للمياه لاغراض الاستخدام المنزلي فقد شهدت الفترة الممتدة من 2000 - 2008 سحبا متزايدا بدءا من حوالي 117 مليون متر مكعب خلال العام 2000 وانتهاءا بحوالي 186 مليون متر مكعب خلال العام 2008.

شكل 17: كمية المياه المزودة للاستخدام المنزلي في الأراضي الفلسطينية، 2000 - 2008

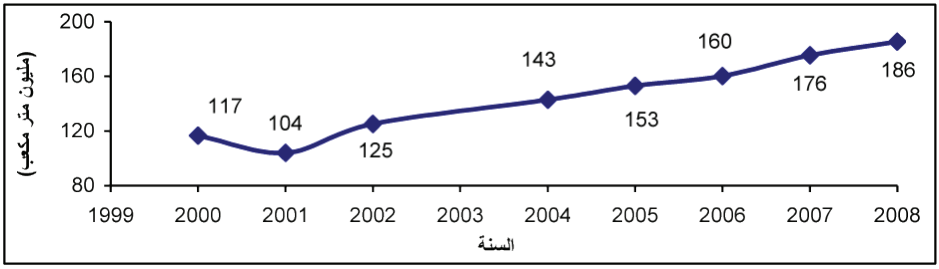

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. إحصاءات المياه في الأراضي الفلسطينية 2001 - 2008. رام الله فلسطين

11.2 التنوع الحيوي

تعد فلسطين من أكثر بقاع الأرض غنىً بالتنوع الحيوي ومصادره، ويرجع ذلك إلى التباين الكبير في الأنظمة المناخية والتنوع في التضاريس الجغرافية وأنواع التربة. إن موقع فلسطين الاستراتيجي بين قارات العالم الثلاث آسيا وأوروبا وإفريقيا جعلها مركزاً للحضارات المتعاقبة ومعبراً رئيساً لهجرات الطيور وموطناً للكثير من الأنواع الحية. حيث يبلغ عدد الكائنات التي تم وصفها في فلسطين نحو 47,000 نوع ويعتقد بوجود حوالي 4,000 نوع آخر لم يتم وصفها.

كما أن فلسطين تزخر بالكثير من أنواع النباتات البرية، إذ يصل عدد النباتات المزهرة إلى حوالي 2,700 نوع، ويبلغ عدد الأنواع المتوطنة منها في فلسطين حوالي 261 نوعاً، منها 53 نوعاً خاصة بفلسطين، منها 12 نوعاً نادراً جداً، ويبلغ عدد الأنواع النباتية المهددة بالانقراض حوالي 543 نوعاً، خاصة العائلة الزنبقية والسوسنية.

يشار إلى أن فلسطين تمتاز بتنوع كبير في حيواناتها، إذ يوجد 93 نوعاً من الثدييات ضمن 33 عائلة، و520 نوعاً من الطيور ضمن 65 عائلة، وتعتبر هذه الأعداد كبيرة بالنسبة لمساحة فلسطين مقارنة مع غيرها من المناطق ذات مساحات مضاعفة مثل كاليفورنيا. كما تحوي فلسطين نحو 110 أنواع من الزواحف والبرمائيات، ويعيش في المسطحات والمجاري المائية الداخلية في فلسطين حوالي 32 نوعاً أصيلاً من الأسماك ونحو 14 - 16 نوعاً دخيلاً منها. ويعيش في فلسطين نحو 30,000 نوع من اللافقاريات.

انتشار المحميات الطبيعية في الاراضي الفلسطينية

يوجد في الضفة الغربية أكثر من 48 محمية طبيعية، حدد بعضها في فترة الانتداب البريطاني، ثم في فترة الإدارة الأردنية وبعضها الآخر في فترة الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، كمحمية أم الريحان في محافظة جنين التي ابتلعها جدار الضم والتوسع، ومحمية وادي القف في محافظة الخليل ومحمية وادي الزرقا العلوي في سلفيت، ومحمية سلمان الفارسي في محافظة طولكرم، ومحمية الجبل الكبير في نابلس، حيث أعلنت السلطة الوطنية الفلسطينية عام 2000 ممثلة بوزارة شؤون البيئة وادي غزة كأول محمية طبيعية.

بالرغم من القيم الكبرى الجمالية والاقتصادية والاجتماعية والطبية للتنوع الحيوي، لا تزال الأخطار تحدق بهذا المصدر الطبيعي الحساس، ممثلةً بتدمير وفقدان المواطن البيئية الطبيعية للأنواع من خلال التغيرات في استخدامات الأراضي لصالح الأنشطة البشرية اليومية، والاستثمارات الاقتصادية غير المستدامة، كذلك تحويل الأرض لصالح الزراعة، حيث حول الإنسان بين 20 - 50 % من مساحة الأحياء البرية على كوكب الأرض إلى أراض زراعية.

في فلسطين تزداد الأخطار والمهددات على التنوع الحيوي نتيجة ممارسات الاحتلال وسياساته على الأرض الفلسطينية، فبناء المستعمرات وما يصاحبها من مصادرة ونهب وتجريف للأرض الفلسطينية خاصة مناطق الغابات والمحميات الطبيعية الغنية بالتنوع الحيوي والأراضي الزراعية، وما ينتج عنها من نفايات صلبة ومياه عادمة تعمل على تلويث ما تبقى من أراض خارج حدود المستعمرات، وإقامة جدار الفصل العنصري الذي عمل على تجزئة وتقطيع الأنظمة البيئية الطبيعية للأحياء وعزل الكثير من الأنواع من حرية التنقل والتزاوج، هذا فضلاً عن شق الطرق الالتفافية لصالح المستعمرين على حساب الأراضي الطبيعية[13].

12.2 الاقتصاد وقوة العمل

تذبذب نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية 5,147 مليون دولار أمريكي خلال العام 2009، حيث سجل نمواً بنسبة 6.8 % مقارنة مع العام 2008، كما أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية بلغ 1,390 دولار أمريكي خلال العام 2009 مسجلاً نمواً نسبته 3.7 % بالمقارنة مع العام 2008 حيث بلغت قيمته في العام 2008 حوالي 1,340 دولار أمريكي وذلك بالأسعار الثابتة علماً أن سنة الأساس 2004.

وبلغ الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث من عام 2010 حوالي 1,409 مليون دولار أمريكي مسجلا تراجعاً بنسبة 0.6 % مقارنة مع الربع الثاني من العام 2010 الذي بلغ حوالي 1,418 مليون دولار أمريكي.

كما بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية 368 دولار أمريكي خلال الربع الثالث من عام 2010، حيث سجل تراجعا بنسبة بلغت 1.3 % مقارنة مع الربع الثاني من العام نفسه الذي بلغت قيمته حوالي 373 دولار أمريكي.

13 البيان الصحفي لسلطة جودة البيئة بمناسبة اليوم العالمي للبيئة 04/06/2010 المنشور على وكالة معا الإخبارية

شكل 18: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية*، 2000 - 2009 بالأسعار الثابتة

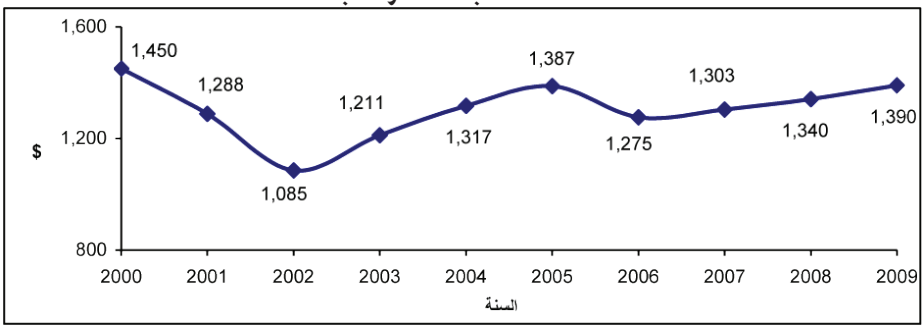

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010. إحصاءات الحسابات القومية 2000 - 2009، رام الله - فلسطين.
ملاحظة: البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.
1997 هي سنة الأساس للفترة 2000 - 2003 ، 2004 هي سنة الأساس للفترة 2004 - 2009 .

تبرز المؤسسات المالية الدولية أن التركيبة المتغيرة للاقتصاد تعد أكثر إثارة للقلق من معدلات النمو السلبية على مدى السنوات القليلة الماضية. ففيما يعتمد الناتج المحلي الإجمالي بشكل متزايد على الحكومة والاستهلاك الخاص للمعونات المقدمة من المانحين والتحويلات، انخفضت الاستثمارات إلى مستويات منخفضة بشكل خطير، تاركة القليل من القاعدة الإنتاجية لبناء اقتصاد قادر على الاكتفاء الذاتي. يتم دعم الاقتصاد الفلسطيني بدفعات هائلة من المساعدات الخارجية ففي عام 2008 ازداد دعم الميزانية بمفرده بنسبة 80 % تقريباً عن مستوى عام 2007، وبلغ ما يقارب 1,8 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل حوالي 30 % من الناتج المحلي الإجمالي، للمقارنة بلغ دعم الميزانية الجارية والتنموية في عام 2007 معاً ما يصل إلى 5 % من الناتج المحلي الإجمالي.

ارتفاع تكاليف المعيشة في الاراضي الفلسطينية

ارتفعت تكاليف المعيشة في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2009 بنسبة 2.75 % وهي نسبة معتدلة بالمقارنة مع 2008 والذي سجل ارتفاعا بنسبة 9.89 % . حيث ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك من 121.08 % خلال العام 2008 إلى 124.34 خلال العام 2009.

شكل 19: مؤشر أسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية للسنوات 2005 - 2009
(سنة الأساس 2004=100)

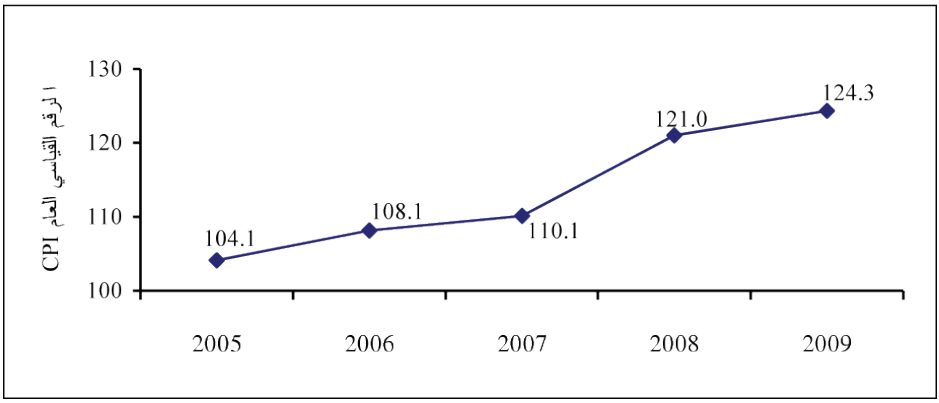

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010. مسح أسعار المستهلك، 2004 - 2009. رام الله - فلسطين.

على مستوى المجوعات سجلت أسعار مجموعة المواد الغذائية في الأراضي الفلسطينية ارتفاعا بنسبة 3.6 % خلال العام 2009 مقارنة مع العام 2008.

تذبذب معدلات البطالة في الاراضي الفلسطينية

يلاحظ وجود تذبذب في معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية خلال العقد الماضي، حيث بلغ معدل البطالة 26.0 % في العام 2008 بينما بلغ المعدل 24.5 % في العام 2009، حيث يبرز التوزيع حسب المنطقة وحالة اللجوء حدوث تذبذب بين العامين 2008 و2009.

شكل 20: معدل البطالة حسب السنة والمنطقة

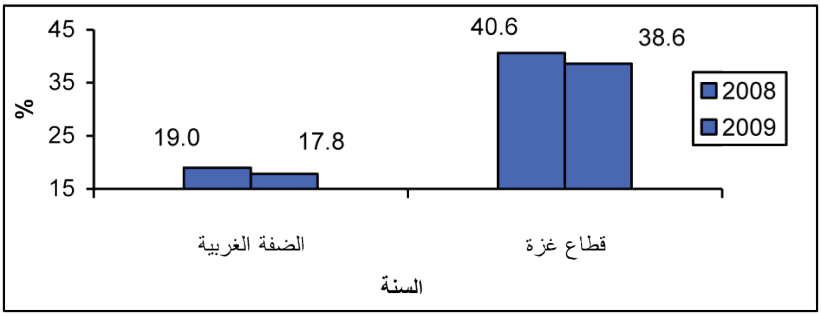

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة 2008 - 2009، رام الله - فلسطين

استقرار معدلات المشاركة في القوى العاملة

أما معدل مشاركة القوى العاملة فقد بلغ 41.6 % (39.5 % بين اللاجئين و43.0 % بين غير اللاجئين) في عام 2009 مقارنة بـ 41.2 % في عام 2008، حيث يختلف التوزيع حسب الجنس وحالة اللجوء بين العامين 2008 و2009.

شكل 21: معدل المشاركة في القوى العاملة حسب الجنس، 2009

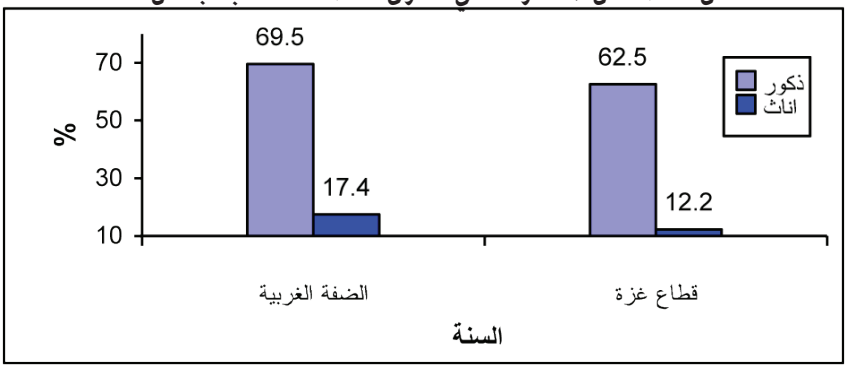

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010، قاعدة بيانات مسح القوى العاملة 2008 - 2009، رام الله - فلسطين

أعداد العمال في الاراضي الفلسطينية في تزايد مستمر

تشير نتائج مسح القوى العاملة إلى أن عدد العمال في الأراضي الفلسطينية شهد زيادة قدرها حوالي 70 ألف عامل بين عام 2008 وعام 2009، وقد تم استيعاب جزء كبير من هذه الزيادة من قبل القطاع العام الذي يشهد زيادة مطردة في الإنفاق في حين أن القطاع الخاص يشهد تقلص وانكماش في أعداد العاملين فيه. هذا وسيكون للاتجاهات الديموغرافية في الأراضي الفلسطينية تأثير كبير على مستقبل قطاع العمالة: إذ أن 50 % من سكان قطاع غزة هم دون 15 عاماً، وسيتم قريباً إعدادهم لدخول سوق العمل.

إذا كانت حقوق العمال لا تزال منقوصة بسبب البنية المادية والإدارية للاحتلال، فإن سوق العمل سيواصل التقلص في جميع القطاعات بما في ذلك قطاع الزراعة وصيد الأسماك الذي يوظف حالياً نسبة كبيرة من السكان ولكنه يشهد انخفاضاً مطرداً بسبب تزايد القيود على الوصول إلى الأراضي والمياه. وكما تشير البيانات فقد وظف قطاع الخدمات في العام 2009 ما نسبته 39.6 % من السكان في الأراضي الفلسطينية، بزيادة مطردة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وإذا أضيفت أرقام العمالة من التجارة والفنادق والمطاعم، فإن هذا الرقم يقفز إلى 58.7 % في عام 2009.

في عام 2009 كان متوسط الأجر اليومي في الأراضي الفلسطينية 91.3 شيكل؛ بواقع 99.3 شيكل في الضفة الغربية، و66.1 شيكل في قطاع غزة.

بلغ متوسط عدد المعالين مقابل أصحاب الأجور في الأراضي الفلسطينية 5.4 بواقع 4.6 في الضفة الغربية و7.9 في قطاع غزة. وقد فقدت في غزة أكثر من 1,700 أسرة معيلها الرئيسي بسبب الوفاة أو الإصابة خلال عملية الرصاص المصبوب.

الحصار الإسرائيلي عقبة كأداء في طريق الاستيراد والتصدير

منذ الاحتلال عام 1967، بقي الاقتصاد في قطاع غزة يعتمد على إسرائيل في توفير فرص التصدير والاستيراد، فضلاً عن سوق العمل. يملك قطاع غزة ما مجموعه 70 الف دونم من الأراضي الزراعية والقدرة على إنتاج 280 - 300 الف طن من المنتجات الزراعية سنوياً، والتي يعتبر ثلثها من محاصيل التصدير. قبل الحصار، كان القطاع الزراعي يوفر فرص عمل لأكثر من 40 الف شخص، وكان الإنتاج الزراعي موجهاً أساساً لتلبية الطلب المحلي الفلسطيني، ولكن كانت توجد صناعة تصدير صغيرة ومزدهرة تزود إسرائيل والخارج أيضاً بالمنتجات الزراعية. وكان حوالي 5,000 مزارع يعتمدون في معيشتهم على تصدير المحاصيل النقدية أساساً من الفراولة والبندورة الصغيرة وزهور القرنفل والفلفل الأخضر، والتي كانت تعتمد كلياً على الأسمدة المستوردة. ومنذ فرض الحصار في عام 2007، وصلت هذه الأنواع من الأنشطة الاقتصادية إلى طريق مسدود، ويرجع ذلك جزئياً إلى القيود المفروضة على الأسمدة.

قبل حصار العام 2007، تركزت الغالبية العظمى من الصناعات في قطاع غزة، والبالغ عددها 3,900منشأة في مجال الصناعة التحويلية، وفرت وظائف لما مجموعه 35,000 شخص، حيث كان يعمل 16,000 تقريباً في 960 مؤسسة للغزل والنسيج، وكان 6,000 - 8,000 يعملون في600 مصنع للأثاث، و3,500 في قطاع البناء[14]، بينما انخفض هذا العدد بعد الحصار ليصل خلال العام 2010 الى حوالي 3,375 منشاة عاملة في مجال الصناعات التحويلية بعدد عمال بلغ حوالي 12,390 عامل.

يقدر الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية أن 98 % من العمليات الصناعية في غزة غير نشطة الآن. وتشير التقديرات إلى أن أنشطة القطاع المصرفي في قطاع غزة انخفضت من 40 % من مجموع العمل المصرفي الفلسطيني إلى حوالي 7 % وعلى نحو مماثل، يعتمد 30,000 شخص على صناعة صيد الأسماك بغزة التي كانت تسهم سابقاً بـ 4 % من الناتج المحلي الإجمالي، أما في الوقت الحاضر فتعاني صناعة صيد الأسماك بسبب تقلص فرص الوصول إلى مناطق الصيد (بسبب القيود المفروضة من قبل الجيش الإسرائيلي)، وفقدان المعدات خلال عملية الرصاص المصبوب، والتلوث، والتهديدات من جانب الجيش الإسرائيلي.

14 OCHA - oPt (2007) 'The Closure of the Gaza Strip: The Economic and Humanitarian Consequences', Special Focus; OCHA - oPt (2007) 'Gaza Fishing: An Industry in Danger', Special Focus.

تمثل أحد الردود على واقع الحصار وما رافقه من تقلص فرص العمل في التوسع في ما يسمى " اقتصاد الأنفاق" فقد حفر التجار الأنفاق من غزة إلى مصر لتهريب مجموعة واسعة من السلع التي أصبحت غير متوفرة نتيجة الحصار وأصبحت الأنفاق عملاً مربحا للغاية، ومصدراً مهماً لكسب الرزق غير الرسمي، ولكنه خطر لا بل قاتل لأولئك الذين يعملون فيه[15].

13.2 الشراكة العالمية

بوجود قوى عاملة متعلمة، وقطاع تكنولوجي منافس، وعقلية مبادرة إبداعية، جذبت فلسطين خلال عدة سنوات الشراكات في مجال الأعمال والفرص الاستثمارية من جانب منظمات دولية معروفة، وعدد من الشركات والمنظمات غير الحكومية، منها أنظمة <سيسكو>، و<غوغل>، و<انتل> و<هيوليت باكارد>.

هناك معيقات واضحة - سياسية ومادية - لكن الفلسطينيين يستمرون في العمل على الرغم من التحديات اليومية. وما نتج هو حس من المرونة، وعقلية إبداعية وإيمان لا يتزعزع في الإمكانيات الأمر الذي كان واضحا في حزيران 2010 خلال مؤتمر الاستثمار الفلسطيني حيث صرح الممثل الامريكي نائب وزير المالية نيل وولين بقوة أن «الاقتصاد الفلسطيني مفتوح أمام الأعمال».

لطالما كان هذا الشعور الكامن موضع الإيمان في الشراكة الأمريكية - الفلسطينية، التي أسست عام 2007 على يد المدير التنفيذي توني فيرستاندغ، من أجل إيجاد شراكات وفرص استثمارية للشعب والاقتصاد الفلسطيني. وإدراكا للتحديات التي تواجهها التنمية الاقتصادية في فلسطين بالإضافة إلى الفرص، تركز الشراكة على بناء علاقات في مجال الأعمال بين الامريكيين والفلسطينيين في حقول التكنولوجيا والفندقة والسياحة، والتنمية الشبابية. ومرة واحدة سنويا، في أيلول (سبتمبر)، يجتمع الرؤساء التنفيذيون مع قادة في مجال الأعمال والمنظمات غير الحكومية ذات العلاقة من أجل مراجعة أنشطة العام السابق، ومناقشة ووضع أجندة المشاريع ذات الأولوية التي سيتم السعي لتنفيذها في العام التالي.

ومن ضمن البرامج العديدة للشراكة الأمريكية - الفلسطينية كان صندوق راس المال في الشرق الأوسط (MEVCF) الذي يهدف للاستثمار في الشركات التكنولوجية الفلسطينية في مراحلها الأولى. ويملك المؤسسان سعيد الناشف وياسين كوفمان هدفا أوليا بوضع 25 مليون دولار في الاستثمار. ويشمل المستثمرون الحاليون بنك الاستثمار الأوروبي، وصندوق 'سوروس' للتنمية الاقتصادية، ومؤسسة 'سكول' وجين كايس.

كما تدعم الشراكة مبادرة سيسكو لترويج العقود التكنولوجية في الشركات الفلسطينية. وقد تعاقدت سيسكو مع 40 شركة بالتعاون مع وزارة الخارجية الأمريكية والشراكة الأمريكية - الفلسطينية، وتأمل القيام بزيادة هذا العدد من خلال تشجيع الشركات التكنولوجية الكبرى الأخرى على أن تحذو حذو سابقاتها.

15. Human Rights Watch (2004) 'Razing Rafah: Mass Home Demolitions in the Gaza Strip'.

وبالشراكة مع مجموعة (تيلوس)، قامت الشراكة بتسهيل قيام تعاون جامعي بين كلية الفندقة في جامعة هيوستن وكلية الفندقة في جامعة بيت لحم. وستوفر هذه الشراكة للطلاب في مجال الفندقة والضيافة فرصة للتبادل الطلابي والتدريب وخبرة دولية أوسع. وتسعى الشراكة الأمريكية - الفلسطينية إلى توسيع نطاق أعمالها مع جامعات وقطاعات أخرى.

بالإضافة إلى الشراكة الأمريكية الفلسطينية، بدأ بعد مباحثات أوسلو حوار أوروبي فلسطيني لانضمام فلسطين إلى عملية الشراكة الأوروبية المتوسطية على أسس إعلان برشلونة حول إقامة منطقة تجارة حرة على شاطئي المتوسط يتم تحقيقها عام 2010 كما كان مخطط لها.

في نهاية عام 1996 بعد عدة جولات من المفاوضات تم التوصل إلى اتفاق وصف بالمرحلي أو الانتقالي على أساس مسار برشلونة (عملية الشراكة الأوروبية المتوسطية) التي تهدف إلى إقامة شراكة بين الدول القابعة على شاطئ المتوسط. اتفاق الشراكة يهدف إلى خلق منطقة متناغمة تنعم بالأمن والسلام والاستقرار من خلال خلق حوار سياسي وامني لتدعيم الحوار السياسي والامني المعمول به في إطار مسار برشلونة الذي يهدف إلى خلق إطار للعلاقات بين دول جنوب المتوسط والاتحاد الأوروبي والمساعدة في الاندماج الإقليمي للدول الشريكة في العملية عندما تسمح الظروف لهذا الاندماج أن يتحقق[16].

14.2 أنماط الإنتاج والاستهلاك

احتملت الأرض من الأضرار خلال العقود القليلة الماضية أكثر من طاقتها وفوق قدرتها على تقديم الموارد اللازمة لحياة البشر، وإضافة إلى التعامل الخاطئ الجاهل أو المتعمد الطارئ أو المستمر الذي يرتكبه الإنسان بحق الأرض ومواردها البيئية، فإن إسراف فئة من البشر باستغلال الثروات الطبيعية بوتيرة غير مسبوقة وسريعة يتعدى قدرة الأرض على تجديد هذه الثروات. وتشير التوقعات إلى أن استهلاك سكان العالم في عام 2050 سيتجاوز كثيراً قدرة الأرض على تجديد مصادرها الحيوية. وفي السنوات القليلة الماضية، أدى هذا التعامل الخاطئ مع الأرض إلى نتائج كارثية على الإنسان نفسه، فبعض الأنهار لم تعد تصل إلى مصباتها في البحار، واختفى نصف المسطحات المائية في القرن الماضي، ويواجه أكثر من 20 % من أسماك المياه العذبة في الوقت الحالي خطر الانقراض. من هذه المنطلقات، يُنظر إلى استنفاد الموارد البيئية على أنه خطر آخر يحدق بالبيئة، ويد الإنسان ليست بعيدة عما يجري من تعديات وتجاوزات على موارد البيئة في الأرض والماء والهواء، وعلى تقديم سبل العيش الصحي السليم لأبناء الكرة الأرضية.

لقد أصبح الهجوم الاستهلاكي اليوم نمطاً مسيطراً في الحياة العصرية، وأضحى ضرورة لا غنى عنها في كثير من المجتمعات. ونعني بالاستهلاك ذلك السلوك الاجتماعي المرتبط بتوفير مستلزمات يمكن الاستغناء عنها. إنه سلوك أخذت تتمادى فيه الطبقات الاجتماعية المختلفة، وإن اختلفت فيه كماً وكيفاً. ولئن أضحى التسوق في مدلوله العام يعبر عن دورة طبيعية للاقتصاد، فإن الاستهلاك المفرط يُعد خللاً وخروجاً عن المألوف يؤدي إلى ما أطلق عليه علماء البيئة والاقتصاد اسم الاستهلاك غير المستدام.

16 دراسة وتحليل لاتفاق الشراكة الأوروبية الفلسطينية http://www.met.gov.ps/MneModules/epapers/pal - eur - co.pdf

إن إدارة الإنتاج والاستهلاك في إطار النفع العام بطريقة علمية وعملية وحضارية تعني الاستثمار في البيئة، وإيجاد فرص عمل، ووضع الأمور في نصابها بمكافحة التلوث الذي تتعرض له موارد البيئة أرضاً وماءً وهواءً. ويربط الاقتصاديون في أبحاثهم بين مستوى المعيشة والاستهلاك والادخار، والمؤشرات المتعلقة بهذه العناصر تسمى ثقافة الاستهلاك، وهي ترتبط بالموارد البيئية كماً وكيفاً. ويدل ارتفاع نسبة الادخار على أن الاستهلاك المستدام هو ذلك الذي يتعلق بالحفاظ على موارد البيئة للأجيال الحاضرة والمقبلة. ويلعب التثقيف دوراً كبيراً في تنشيط الاستهلاك المستدام، الذي ظهر في الساحة الفكرية عام 1960 وأقرته الأمم المتحدة عام 1985، وبدأ على الصعيد العربي عام 1999، عندما ظهر تنظيم اسمه الاتحاد العربي للمستهلكين، الذي تندرج مبادئه تحت بند الحق في بيئة سليمة واستهلاك منضبط يخلق مناخاً مواتياً للادخار وفرصة طيبة للاستثمار في البيئة.

مجموع الاستهلاك السنوي للفرد في ارتفاع مستمر

من خلال تتبع الارقام يلاحظ ان مجموع الاستهلاك السنوي للفرد للمواد في الأراضي الفلسطينية يزداد بشكل مستمر بدءا من العام 2001 الذي بلغ فيه مجموع الاستهلاك حوالي 1,010 دينار أردني، وانتهاءا بالعام 2009 بمجموع استهلاك قدره 1,696.

شكل 22: مجموع الاستهلاك السنوي للفرد بالدينار الاردني حسب مجموعات السلع والخدمات في الأراضي الفلسطينية، 2001 - 2009

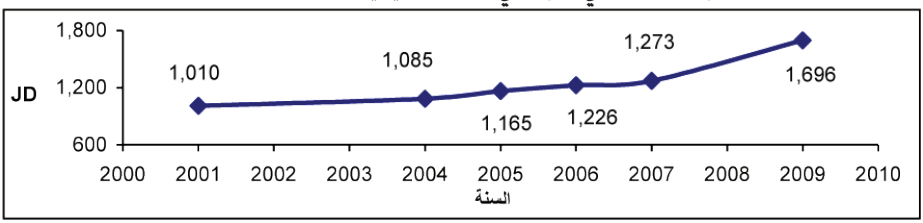

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010، مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية: التقرير النهائي (كانون ثاني - 2009 كانون ثاني 2010)، رام الله - فلسطين

ارتفاع متوسط استهلاك الطاقة السنوي في الاراضي الفلسطينية

تشير الإحصاءات إلى أن معدلات استهلاك الفرد من الطاقة تتزايد بارتفاع مستوى معيشته وبالتالي تحسين قدرته الشرائية لذا فإن تزايد نصيب الفرد من الطاقة يعد مؤشراً لمستوى المعيشة في دولة ما ومن المعروف أن هناك فجوة كبيرة بين تلك المعدلات في الدول المتقدمة ومثيلاتها في الدول النامية إذ يقدر نصيب الفرد من الكهرباء في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا نحو مائة ضعف مثيله أو يزيد في بعض الدول النامية.

شكل 23: متوسط استهلاك الطاقة السنوي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية، 2008 - 2001

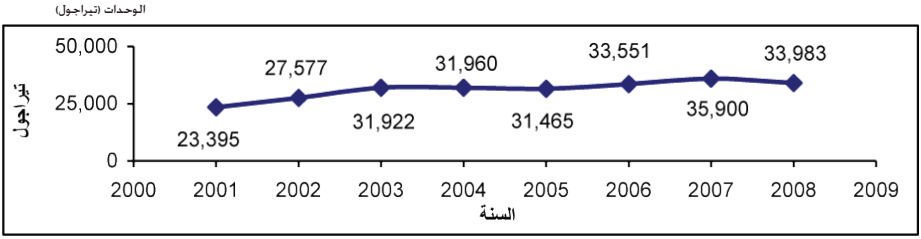

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ميزان الطاقة في الأراضي الفلسطينية 2001 - 2008. رام الله - فلسطين

ثبات حصة استهلاك الموارد المتجددة من الطاقة

أن انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون يرتبط بالدرجة الأولى بإنتاج واستخدام الطاقة فإن هناك علاقة مباشرة بين النمو الاقتصادي ومعدلات الانبعاث من غازات الاحتباس الحراري. لكن تلك العلاقة تتأثر أيضا بكفاءة استخدام الطاقة ونوعية مواردها المستخدمة من حيث محتواها من الكربون، وكذلك هيكل النشاط الاقتصادي، وكثافة استخدامه للطاقة. لذا فإن سياسات الحد من هذا الانبعاث على المدى البعيد والمتوسط يجب أن تأخذ بعين الاعتبار هذا الأمر لأن الحد من استخدامات مصادر الوقود التقليدية وترويج تكنولوجيا الطاقة المتجددة سوف يمثلان حجر الأساس في سياسات الحد من ظاهرة تغير المناخ.

شكل 24: حصة استهلاك الموارد المتجددة من الطاقة في الأراضي الفلسطينية، 2008 - 2001

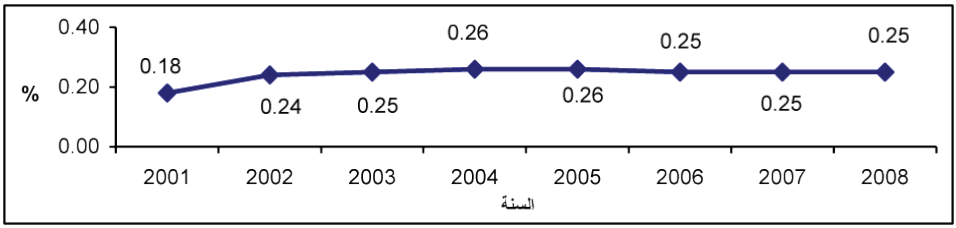

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ميزان الطاقة في الأراضي الفلسطينية 2001 - 2008. رام الله - فلسطين.

تنامي كميات إنتاج النفايات الصناعية

من المؤكد أنه لو أتيح للمواطن أن يزور أياً من مكبات النفايات في مدينته، ليعرف أين تذهب نفاياته، ويشاهد بعينيه كيف ينتهي ما يستهلكه من مواد، فإنه سيعرف أن مساحة النفايات تزداد رقعتها يوماً بعد يوم، وإننا سنكون مطالبين بتوفير مواقع جديدة للنفايات لمواكبة الازدياد المطرد في الاستهلاك، الذي تنشأ عنه زيادة في النفايات هذا الأمر يستدعي منا إعادة تقويم سلوكنا الاستهلاكي لتقليل النفايات وتوفير التكاليف على عمليات إدارة هذه النفايات.

وفي هذا الجانب، توجد ثلاث قواعد معروفة، وهي: تقليل النفايات من المصدر، أو إعادة الاستخدام، أو إعادة تدوير المواد إلى منتجات أخرى لمنع تلوث البيئة. ويضاف إلى ذلك تقليل حجم المهملات، وتوفير مساحات إضافية في مواقع ردم النفايات لحماية المياه الجوفية من النفايات السائلة الناجمة عن مطامر القمامة المتزايدة، وهذه هي إحدى الطرق المعمول بها لإدارة النفايات. إنها سلسلة مترابطة من المنافع والتعدي عليها، وهي سلسلة متلاحقة من المهالك، وينسحب خطر الإسراف في الاستهلاك ليطول الهواء والماء من خلال التلويث أيضاً.

شكل 25: كمية إنتاج النفايات الصناعية في الأراضي الفلسطينية، 2001 - 2006

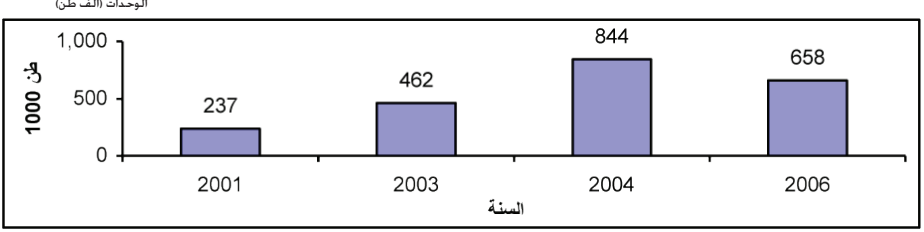

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قاعدة بيانات مسح البيئة الاقتصادي 2001 - 2006، رام الله - فلسطين

حصة السيارات من مجموع وسائل النقل (نسبة المركبات الخاصة من مجموع المركبات)

إن أهم ثورة تكنولوجية في العصر الحديث هي الثورة التكنولوجية في قطاع النقل. ذلك أن وسائل النقل المعروفة من سكة حديد والنقل على الطرق البرية والنقل المائي والنقل الجوي قد شهدت في القرن العشرين تطورات تكنولوجية غير مسبوقة في التاريخ الإنساني.

ويأتي تأثير وسائل النقل في حياة المجتمع من زاويتين مهمتين هما:

الأولى: تعتبر وسائل النقل عاملاً محدداً له أهميته القصوى في تحديد اختيارات الأفراد وأسرهم للمكان الذي يسكنون فيه وكذلك مكان العمل.

الثانية: تؤثر وسائل النقل بدرجة كبيرة في قدرة الأشخاص على دفع أسعار السلع التي تنقلها هذه الوسائل حيث تدخل تكاليف النقل في أسعار بيع السلع وكذلك تؤثر تكاليف نقل المواد الخام والسلع الوسيطة في أسعار بيع المنتجات النهائية. وهذا يوضح الدور الكبير الذي يلعبه قطاع النقل في دائرتي الإنتاج والتوزيع في المجتمع.

بلغت حصة السيارات من مجموع وسائل النقل (نسبة المركبات الخاصة من مجموع المركبات) في العام 2007 في الاراضي الفلسطينية 64.8 % ، ثم ارتفعت في العام 2009 لتصل 73.7 % .

شكل 26: حصة السيارات من مجموع وسائل النقل (نسبة المركبات الخاصة من مجموع المركبات) في الأراضي الفلسطينية، 2000 - 2009

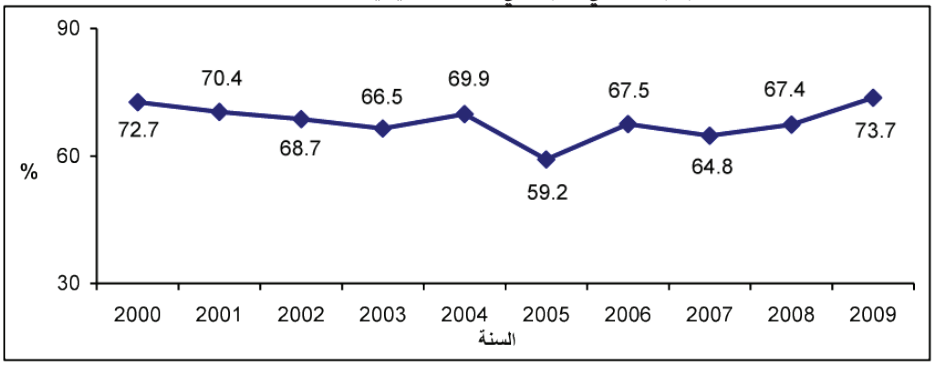

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2010، إحصاءات النقل والاتصالات في الأراضي الفلسطينية 2000 - 2009 (بيانات غير منشورة)
ملاحظة: بيانات الأعوام (2007 - 2009) تمثل الضفة الغربية فقط.

الفصل الثالث

المعيقات السياسية والاقتصادية للتنمية في الأراضي الفلسطينية

على الجانب السياسي

يشكل الاحتلال الإسرائيلي أهم المعيقات الرئيسية في تحقيق عجلة التنمية في الأراضي الفلسطينية ومنها التنمية المستدامة والتي تسعى إليها السلطة الوطنية الفلسطينية في الوصول لها لتقليل الاعتماد على الدعم الخارجي وفي تخفيض المديونية.

وقد عملت السلطة منذ دخولها على تشجيع المستثمرين للإستثمار في الأراضي الفلسطينية حيث عقدت السلطة الوطنية مؤتمرات حول الإستثمار في فلسطين في عامي 2008 و2010 بهدف جلب مستثمرين من خارج البلد، الأمر الذي قد يساهم في دفع عجلة التنمية إلى الأمام والى تحقيق استقرار من جهة أخرى.

منذ حزيران 2007 تجلت كثيراً من الوقائع والأحداث الاجتماعية التي كان محركها الانقسام الفلسطيني الداخلي، والذي لم يساهم في تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية في قطاع غزة، وفي استطلاع للرأي نفذه مركز معلومات وإعلام المرأة الفلسطينية في غزة في شباط عام 2010، حول مدى تأثر العائلة الفلسطينية بحال الانقسام الداخلي، حيث أفاد أن النسبة الأكبر من الأسر الفلسطينية في قطاع غزة قد تأثرت بشكل واضح بحالة الانقسام، وأفاد 84.6 % من أفراد العينة أن عائلاتهم قد تأثرت بهذا الانقسام. في حين أفاد 62.0 % بأن حال الانقسام الفلسطيني تسببت في حدوث مشاكل عائلية داخل أسرهم[17].

كما عملت إسرائيل على فرض حصار بري وبحري وجوي على قطاع غزة، ومنعت من إيصال البضائع لها وتوقفت كافة المنشآت عن العمل.

على الجانب الاقتصادي

هنا نشير انه لا يمكن فصل الجانب السياسي عن الجانب الاقتصادي فهما وجهان لعملة واحدة، فبدون استقرار سياسي لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية، وحتى نصل الى اقتصاد ناجح ومتقدم لا بد من وجود استقرار سياسي كامل على كافة الأراضي الفلسطينية، والاستثمار الخارجي دائماً يبحث عن استقرار وفرص استثمارية تحقق له اكبر عائد اقتصادي واجتماعي في آن واحد وهذا لا يتوفر إلا إذا تحقق الاستقرار.

ومن العوامل الاقتصادية التي تؤثر على تحقيق تنمية مستدامة في الأراضي الفلسطينية ما يلي:

17 الانقسام الفلسطيني بين السياسي والاجتماعي، قلم: عياد البطنيجي، الناشر: منبر الحرية. جريدة الاخبار PDF. الوسط البحرينية . ميدل ايست اونلاين تاريخ النشر: 2010/3/16

أولاً: التبعية الاقتصادية

يتأثر الاقتصاد الفلسطيني بالسياسات والإجراءات الإسرائيلية بدرجة بالغة بسبب تشابكه وارتباطه الكبير بالاقتصاد الإسرائيلي الذي تراكم عبر سنوات طويلة من الاحتلال والإخضاع الاقتصادي الذي أدى إلى تبعية شبه كاملة للاقتصاد الإسرائيلي. وقد استمرت هذه التبعية بعد اتفاق أوسلو الذي أبقى المعابر تحت السيطرة الإسرائيلية وقسم المناطق الفلسطينية إلى كانتونات تفصلها الصلاحيات الإسرائيلية والفلسطينية (مناطق أ، ب، ج). ولم يتمكن اتفاق باريس الاقتصادي من تقليص التبعية الاقتصادية بسبب تقييد السياسة الجمركية الفلسطينية وربطها بالسياسات الإسرائيلية.

وترتبط التجارة الخارجية الفلسطينية بالاقتصاد الإسرائيلي بدرجة كبيرة حيث تستورد الضفة الغربية وقطاع غزة ما يزيد على 28% من وارداتها الإجمالية من إسرائيل أو عبر الموانئ الإسرائيلية، وفق النظام الجمركي الإسرائيلي. وتصدر الضفة الغربية وقطاع غزة ما يزيد عن 68% من إجمالي صادرتها إلى الاقتصاد الإسرائيلي أو إلى العالم الخارجي عبر الموانئ الإسرائيلية.

ثانياً: سياسة الإغلاق والحصار المستمر

منذ أواخر العام 2000 قامت إسرائيل بانتهاج سياسة إغلاق المدن ومنع تنقل الأفراد بين المدن وأحكمت إغلاق الطرق الرئيسية، وقد أدت تلك الإجراءات إلى عدم إمكانية إقامة اقتصاد فلسطيني مستقل بذاته حيث لا يمكن تحقيق أي استقلال اقتصادي بدون استقلال سياسي، مما ساهم بتفاقم ظاهرة الفقر في الأراضي الفلسطينية وعزز من رغبة الأفراد في الهجرة خارج الوطن.

ثالثاً: عدم وجود معابر وحدود

ان عدم وجود معابر وحدود تتحكم بها السلطة الفلسطينية يعتبر من المعيقات الرئيسية لإمكانية التصدير لخارج البلد.

رابعاً: عدم توفر بيئة من القوانين والتشريعات

عدم وجود بيئة من القوانين والتشريعات التي تشجع على الاستثمار داخل فلسطين، من خلال توفير محفزات اقتصادية وإعفاءات جمركية تساعد على تهيئة الاستثمار وتحقيق نمو اقتصادي وتنمية مستدامة مع مرور الوقت.

الفصل الرابع

التحديات التي ستساهم في تحقيق التنمية في الأراضي الفلسطينية

أولاً: إنهاء الإحتلال والوصول إلى الدولة الفلسطينية

لا يمكن الوصول الى تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة دون وقف للإحتلال والوصول إلى دولة فلسطينية مستقلة، حيث أن متطلبات التنمية هو توفير استقرار سياسي وفي حال تحققت الدولة يمكن عند ذاك تحقيق تنمية اقتصادية تتوازن مع الموارد الطبيعية المتوافرة، بحيث توازن في تلبية احتياجات السكان وتحقيق الأنشطة الاقتصادية وحماية البيئة وذلك من خلال توفير فرص عمل، ومن ثم تلبية الإحتياجات الاجتماعية لكافة أفراد الأسرة وصولا لمبدأ تحقيق المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع وهذا الهدف لايمكن تحقيقه دون وجود استراتيجية متكاملة ما بين كافة الدول العربية ومن ضمنها فلسطين.

ثانياً: الوصول الى أهداف التنمية الألفية

كما هو معروف أن الدول العربية قد تبنت قرارات هيئة الأمم المتحدة والمتعلقة بضرورة وصول الدول إلى الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015، وفي الشأن الفلسطيني فإنه من الصعب تحقيق هذه الأهداف في ظل وجود احتلال. ولكن في حال توفر الإستقرار السياسي وتوفرت الموارد المالية للسلطة فإنه يمكن الوصول إلى هذه الأهداف. علماً أن الوصول إلى هذه الأهداف وقياسها بشكل سنوي سيساهم في التعرف على مدى التحسن الذي طرأ على تقدم الدول من خلال هذه المؤشرات.

ثالثا: الاعتماد على الإنتاج المحلي

لقد اتخذت السلطة قرارها خلال عام 2010 بمنع استيراد سلع منتجات المستعمرات المقامة على أراضي الضفة الغربية المحتلة، وتشجيع استهلاك البضائع المحلية الأمر الذي سيساعد في استمرار وبقاء عمل المصانع والشركات المحلية، على الرغم من الصعوبات التي تعاني منها هذه المصانع والشركات في تصدير المنتجات إلى الخارج. فتشجيع استهلاك البضائع المحلية سيزيد من الإنتاج وبالتالي يساعد على زيادة الطلب على السلع ومن ثم تخفيض البطالة وتحقيق العدالة وزيادة فرص العمل بين الجنسين.

رابعاً: تحقيق الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام الداخلي.

يعتبر هذا التحدي من أكبر التحديات التي قد تساهم في تخفيض نسب الفقر في حال تمت من خلال مشاريع إعادة الإعمار في قطاع غزة نتيجة العدوان الإسرائيلي الغاشم على قطاع غزة عام 2008، الذي أدى إلى استشهاد ما يقارب 1,500 مواطن فلسطيني نصفهم من النساء والأطفال، وتدمير آلاف المنازل السكنية والمؤسسات الحكومية والمصانع والمحال التجارية. وقد تعهدت الدول العربية والأجنبية بإعادة إعمار قطاع غزة، حيث ماتزال غزة في انتظار إعادة الإعمار منذ عامين، ولم يتحقق أي شيء حتى الآن، وفي حال تم توحيد شطري الوطن سينعكس ذلك على حياة المواطنين في غزة وسيعمل على تحقيق عدالة، ورفاهية للمواطنين في قطاع غزة، والخروج بعدد

كبير من الأفراد من حافة الفقر، إذ سيعمل على تحقيق تكافؤ الفرص بين الأفراد ويساهم في النهاية في تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامه شاملة.

المراجع

1. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007. الفقر في الأراضي الفلسطينية، 2006. تقرير النتائج الرئيسية. رام الله - فلسطين.
2. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010. مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية: التقرير النهائي (كانون ثاني - 2009 كانون ثاني2010)، رام الله- فلسطين.
3. إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كانون الثاني/يناير1997 .
4. تقرير التنمية الإنسانية 2010 / 2009. الأرض الفلسطينية المحتلة، الاستثمار في الأمن الإنساني من أجل دولة مستقبلية. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
5. الاستعراض الشامل لمسالة تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج. تقرير الأمين العام. لجنة التنمية المستدامة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأمم المتحدة 1999.
6. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002.
7. تقرير التنمية البشرية 2004، برنامج دراسات التنمية، جامعة بير زيت. بير زيت - فلسطين.
8. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007. المسح الفلسطيني لصحة الأسرة، 2006. رام الله - فلسطين.
9. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008. تقرير خاص بمناسبة الذكرى الستين للنكبة، 15 أيار 2008. رام الله - فلسطين.
10. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010. الإحصاءات الزراعية، 2003/2004 - 2007/2008. رام الله - فلسطين.
11. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010. الإحصاءات الزراعية - بيانات متنوعة، 2004 - 2009. رام الله - فلسطين.
12. برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية 1998.
13. مقالة بعنوان التنمية الفلسطينية بين مطرقة الاحتلال وسندان الفساد نشرت يوم السبت 18 - 09 - 2010 أعدت بقلم ناديا أبو زاهر.
14. إعلان الحق في التنمية، اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 41/128، 4 /12/1986.
15. مقالة د. نصر عارف، مفهوم التنمية، إسلام أون لاين، بدون تاريخ.
16. عبد الرحمن تيشوري، النمو والتنمية أوهام نظرات مقترحات، الحوار المتمدن العدد - 1314، 11/9/2005.
17. دراسة وتحليل لاتفاق الشراكة الأوروبية الفلسطينية.

18. Human Development Report 1998. United Nations Development Program (UNDP) New York, US.

19. World Bank (2008) 'Palestinian Economic Prospects: Aid, Access and Reform', Sep. 2008

20. WHO (2006 - 2008) 'Country Cooperation Strategy for WHO and the Occupied Palestinian Territory'.

21. Sawaya AL, Martins P, Hoff man D, Roberts SB (2003) 'The link between childhood under nutrition and risk of chronic diseases in adulthood: a case study of Brazil', Nutrition Rev; 61: 168-75 cited in Giacaman et al. (2009) 'Health status and health services in the occupied Palestinian territory'

22. WHO (2008) 'Health conditions in the occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem and the occupied Syrian Golan' Report by the Secretariat.

23. World Bank (2008) 'Palestinian Economic Prospects: Aid, Access and Reform', Sep. 2008.

24. OCHA - oPt (2007) 'The Closure of the Gaza Strip: The Economic and Humanitarian Consequences', Special Focus; OCHA - oPt (2007) 'Gaza Fishing: An Industry in Danger', Special Focus.

25. Human Rights Watch (2004) 'Razing Rafah: Mass Home Demolitions in the Gaza Strip'.

ملحق إحصائي

1. الفقر

1 - 1: خط الفقر المعدل في الأراضي الفلسطينية عام 1997 بالشيكل الإسرائيلي 1997، 2004 – 2009 (باستخدام عام 2004 سنة أساس)

السنة	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	خط الفقر الوطني لعام 1997 باسعار سنة المقارنة	خط الفقر الشديد لعام 1997 باسعار سنة المقارنة
1997	75.87	(1,390)	(1,141)
2004	**100.00**	**1,832**	**1,504**
2005	104.11	1,907	1,566
2006	108.11	1,981	1,626
2007	110.12	2,017	1,656
2008	121.01	2,217	1,820
2009	124.34	2,278	1,870

1 - 2: مؤشرات الفقر المعدّلة في الأراضي الفلسطينية، 2004 - 2009

السنة	الفقر	الفقر الشديد	فجوة الفقر	شدة الفقر
2004	26.4	15.1	6.7	3.5
2005	24.3	15.3	6.4	3.5
2006	24.0	13.7	5.4	2.6
2007	31.2	18.8	8.5	4.8
2009	21.9	12.0	4.9	2.4

1 - 3: نسبة الفقر المعدّلة في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة، 2004 - 2009

السنة	الفقر		الفقر الشديد		فجوة الفقر		شدة الفقر	
	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة الغربية	قطاع غزة
2004	23.3	31.6	13.1	18.4	5.9	8.0	3.2	4.1
2005	21.7	28.4	14.3	16.8	5.8	7.3	3.2	4.0
2006	20.2	30.0	11.7	16.9	4.6	6.6	2.4	3.0
2007	20.5	49.5	10.5	32.8	4.9	14.8	2.4	8.9
2009	15.5	33.2	7.5	20.0	3.1	8.1	1.4	4.2

* مؤشرات الفقر لعام 2008، مبنية على تقديرات وذلك لعدم تمكننا من جمع البيانات عن قطاع غزة لهذه السنة.

1 - 4: النسبة المئوية للسكان القادرين على الوصول إلى مياه شرب آمنة (حسب تعريف المؤشر في مؤشرات التنمية الألفية)

السنة	الأراضي الفلسطينية			الضفة الغربية	قطاع غزة
	المجموع	حضر	ريف	مخيمات	المجموع	المجموع
2004	97.9	..	..	..	97.1	99.5
2005	95.9	97.4	91.0	99.7	94.8	98.0
2006	93.8	96.0	86.3	99.1	91.9	97.3
2008	94.1	96.1	90.3	99.5	94.1	97.0

1 - 5: نسبة الأسر التي لا تحصل على الكهرباء

السنة	2003	2004	2005	2006	2008	2009	2010
الأراضي الفلسطينية	0.6	0.5	0.4	0.5	0.2	0.1	0.2

2. الحكم

2 - 1: عدد جرائم العنف والقتل المسجلة لكل 1000 نسمة

السنة	2002	2003	2004	2005	2009
الأراضي الفلسطينية	3.80	5.17	5.38	6.46	7.4

2 - 2: عدد قضايا الرشوة المبلغ عنها

السنة	2002	2003	2004	2005	2009
الأراضي الفلسطينية	..	..	..	..	4

3. الصحة

المؤشر	2004	2005	2006	2008	2009
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة	28.3	..	28.2	..	..
توقع الحياة عند الولادة (ذكور)	71.4	71.7	71.7	70.2	70.5
توقع الحياة عند الولادة (إناث)	72.9	73.0	73.2	72.9	73.2
نسبة المحصنين ضد الأمراض المعدية في الطفولة (الأطفال الذين أعمارهم 12 - 23 شهرا وأكملوا جميع المطاعيم)	92.3	..	96.5	..	..
معدل انتشار وسائل منع الحمل للنساء 15 - 49 سنة (تنظيم الأسرة)	50.6	..	50.2	..	..
الحالة الغذائية للأطفال (النسبة المئوية للنحول والسمنة المفرطة) / الهزال	2.8	..	1.4	..	..

4. التعليم

المؤشر	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المعدل الصافي للالتحاق بالتعليم الأساسي	91.3	89.0	87.5	83.9	..	..
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الكبار حسب النوع:						
كلا الجنسين	92.3	92.9	93.5	93.8	94.1	94.6
ذكور	96.5	96.9	97.1	97.2	97.1	97.4
إناث	88.0	88.9	89.8	90.3	90.9	91.7

5. الخصائص السكانية (الديموغرافية)

المؤشر	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل النمو السنوي للسكان في الراضي الفلسطينية	2.96	2.96	2.97	2.86	2.87	2.88	2.89
نسبة سكان الريف من عدد السكان الكلي	28.3	28.3	28.3	17.0	17.0	17.0	16.9
معدل الخصوبة	4.6	..	4.6	4.6	..	..	..
نسبة الاعتماد (شباب - كهول)	97.6	96.3	94.2	85.9	83.6	81.4	79.5

6. الأمن والسلم

6 - 1: هدم المساكن من عام 2005 – 2009 في الأراضي الفلسطينية حسب نوع إجراء الهدم

السنة	عقابية	إدارية	عسكرية	غير محددة	المجموع
2005	4	211	75	-	**290**
2006	-	146	256	-	**402**
2007	-	286	73	-	**359**
2008	-	291	79	-	**370**
2009	2	41	4247	-	**4290**
المجموع منذ 1967	**1523**	**4694**	**11798**	**6130**	**24145**

7. الزراعة/ الأراضي

المؤشر	2004	2005	2006	2007	2008
التغير في استخدام الأراضي (كم2)	1.6	2.5	- 9.1	18.7	12.8
مساحة الأراضي المزروعة والصالحة للزراعة (كم^2)	1,488.1	1,490.6	1,481.5	1,500.2	1,513.0
استخدام الأسمدة (ألف دولار أمريكي)	34,446	35,246	36,595	39,590	47,290
استخدام المبيدات الزراعية (ألف دولار أمريكي)	26,143	26,626	26,823	30,534	35,972

8. البيئة البحرية الساحلية

المؤشر	2004	2005	2006	2007	2008	2009
كمية صيد الأسماك السنوي (طن)	2,995	1,818	2,324	2,701	2,844	1,525

9. المياه

المؤشر	2004	2005	2006	2007	2008
نسبة المياه المسحوبة من المياه الجوفية والسطحية من المياه المتاحة (%)	84.1	85.1	86.2	85.3	81.3
كمية المياه المزودة للقطاع المنزلي (مليون م^3/السنة)	142.9	153.2	160.2	175.6	185.5

10. النمو الاقتصادي

المؤشر	2005	2006	2007	2008	2009
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	1,387.2	1,275.4	1,303.2	1,340.4	1,389.9
نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي	27.8	31.2	24.7	27.3	..
التضخم (نسبة التغير في أسعار المستهلك)	4.11	3.84	1.86	9.89	2.75
إنتاجية العمالة حسب قطاع الصناعة (US$)	24,899.1	27,529.9	29,312.4	34,476.1	..
إنتاجية العمالة حسب قطاع الإنشاءات (US$)	37,914.6	39,905.2	34,733.2	37,827.0	..
قطاع الخدمات (US$)	7,885.6	8,879.3	9,525.5	12,192.0	10,719.9
قطاع التجارة الداخلية (US$)	8,521.8	9,623.8	9,372.9	11,987.1	12,108.0
قطاع النقل التخزين والاتصالات (US$)	25,629.2	48,168.0	56,021.4	87,050.0	79,250.1
معدل البطالة حسب النوع					
المجموع	23.5	23.6	21.5	26.6	24.5
ذكور	23.7	24.2	22.1	27.2	24.1
إناث	22.3	20.5	19.0	24.2	26.4
وضع العمالة حسب النوع					
المجموع	76.5	76.4	78.5	73.4	75.5
ذكور	76.3	75.8	77.9	72.8	75.9
إناث	77.7	79.5	81.0	75.8	73.6
خطوط الهاتف الرئيسية لكل 100 نسمة	9.4	8.9	9.8	9.7	9.9
عدد الهواتف النقالة لكل 100 نسمة	14.8	21.0	27.1	33.9	45.4

التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر من الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي 2004 - 2009						
النشاط الاقتصادي	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك	15.9	14.6	16.1	15.6	13.4	11.8
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	12.7	13.0	12.4	12.5	12.1	12.1
البناء والتشييد	11.7	12.9	11.1	11.0	10.9	11.7
التجارة والمطاعم والفنادق	19.4	19.4	19.2	19.5	20.2	19.1
النقل والتخزين والاتصالات	5.4	5.7	5.7	5.6	5.0	5.7
الخدمات والفروع الأخرى	34.9	34.4	35.5	35.8	38.4	39.6
المجموع	100	100	100	100	100	100

11. الشراكة العالمية

المؤشر	2004	2005	2006	2007	2008
العجز الحالي كنسبة مئوية من الناتج الإجمالي القومي	- 34.22	- 22.35	- 11.94	- 23.63	- 20.36
نسبة الواردات والصادرات حسب القطاع من الناتج القومي الإجمالي	70.81	71.10	73.23	78.32	71.45
صافي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي	1.10	0.93	0.37	0.50	0.77
صافي الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي	1.04	- 0.26	- 2.48	0.14	0.12

12. أنماط الإنتاج والاستهلاك

المؤشر	2004	2005	2006	2007	2008	2009
مجموع الاستهلاك السنوي للفرد (حسب مجموعات السلع والخدمات بالدينار الأردني)	1,084.8	1,165.2	1,226.4	1273.2	..	1695.6
متوسط استهلاك الطاقة السنوي الإجمالي (تيراجول)	31,960.0	31,465.0	33,550.9	35,900.3	33,983.4	..
حصة استهلاك الموارد المتجددة من الطاقة	0.26	0.26	0.25	0.25	0.25	..
كثافة استهلاك الطاقة (1000$/تيراجول)	131	141	145	144	162.0	..
إنتاج النفايات الصناعية (ألف طن)	844.0	..	657.6	..	..	..
كمية إنتاج النفايات الخطرة (الطبية فقط) (طن)	15,056.3	10,997.2	29,686.6	..	..	..
كمية النفايات الطبية المعالجة (طن)	1,042.4	1,904.3	3,582.1	1,659.6	..	..
حصة السيارات من مجموع وسائل النقل (نسبة المركبات الخاصة من مجموع المركبات)	69.9	59.2	67.5	64.8	67.4	73.7
حصة النقل البري من مجموع وسائل النقل	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0